OIC/CFM-49/2023/ECO/RES/FINAL/

الأصل: إنجليزي

قرارات الشؤون الاقتصادية
الصادرة عن

الدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية
{ الوسطية والاعتدال صمام الأمن والاستقرار }

نواكشوط – الجمهورية الإسلامية الموريتانية
24 – 25 شعبان 1444هـ
16 – 17 مارس 2023

الرقم	الموضوع	الصفحة
1	قرار رقم 49/1-إق بشأن التعاون في مجالات الزراعة والعمل والتشغيل	2
2	قرار رقم 49/2-إق بشأن التجارة الإسلامية البينية والاستثمار والسياحة والنقل والمواصلات	11
3	قرار رقم 49/3-إق بشأن التخفيف من وطأة الفقر	27
4	قرار رقم 49/4-إق بشأن تقديم المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والجماعات والمجتمعات المسلمة في الأراضي المتنازع عليها أو المحتلة والدول غير الأعضاء في المنظمة في إطار ولاية المنظمة	37
5	قرار رقم 49/5-إق بشأن تنفيذ قرارات اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)	43
6	قرار رقم 49/6-إق بشأن أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية العاملة في المجال الاقتصادي	45

قرار رقم 49/1-إق
بشأن
التعاون في مجالات الزراعة والعمل والتشغيل

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته التاسعة والأربعين (دورة: الوسطية والاعتدال صمام الأمن والاستقرار) في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية يومي 24 و 25 شعبان 1444هـ (الموافق: 16-17 مارس 2023م)؛

إذ يستند إلى ميثاق منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بتعزيز التعاون الإسلامي البيني في المجالين الاجتماعي والاقتصادي؛

وإذ يستذكر برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025، الذي اعتمدته الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 14 و15 أبريل 2016؛

وإذ يستذكر أيضا البيان الختامي للدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية في 31 مايو 2019؛

وإذ يستذكر أيضاً الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي اعتمدت بموجب القرار 8/1-إق الصادر عن مجلس وزراء الخارجية في دورته الثامنة التي عقدت في طرابلس بليبيا من 16 إلى 22 مايو 1977؛

وإذ يؤكد مجدداً اتفاقية تعزيز الاستثمارات وحمايتها وضمانها بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي اعتمدها مجلس وزراء الخارجية في دورته الثانية عشرة التي عقدت في بغداد بالعراق من 1 إلى 5 يونيو 1981؛

وإذ يستذكر القرارات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية الصادرة عن الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في إسلام أباد، بجمهورية باكستان الإسلامية، يومي 22 و23 مارس 2022،

وإذ يؤكد مجدداً القرارات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)، وخاصة تلك التي اعتمدتها الدورة الثامنة والثلاثون للجنة، التي عقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية من 26 إلى 29 نوفمبر 2022؛

وإذ يأخذ في الحسبان التقارير المتعلقة بأنشطة مختلف مؤسسات المنظمة في المجال الاقتصادي، وهي: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام؛

أ – الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي

إذ يستذكر برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025، الذي اعتمدته الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 14 و15 أبريل 2016؛ وخاصة الأهداف المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي؛

وإذ يؤكد مجدداً القرارات المتعلقة بتعزيز الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة منها تلك التي اعتمدها المؤتمر الإسلامي الثامن حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المنعقد في إسطنبول بالجمهورية التركية من 25 إلى 27 أكتوبر 2021؛

وإذ يستذكر الأحكام ذات الصلة من القرار رقم 48/1-أق الصادر عن الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية المنعقدة في إسلام أباد، بجمهورية باكستان الإسلامية، يومي 22 و23 مارس 2022، لا سيما فيما يتعلق بتهيئة بيئة مواتية لتعزيز الاستثمار العام والخاص في الزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتنمية الريفية،

وإذ يستذكر كذلك القرارات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)، بما في ذلك تلك الصادرة عن دورتها الثامنة والثلاثين التي عُقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية من 26 إلى 29 نوفمبر 2022؛

واقتناعاً منه بأن توسيع وتعميق التعاون بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي في مجال الزراعة والأمن الغذائي من شأنه أن يسهم في تعزيز الأمن الغذائي وزيادة الإنتاجية الزراعية في الدول الأعضاء في المنظمة؛

وإذ تُشجعه الفرص والإمكانيات الهائلة والمزايا النسبية المتاحة داخل بلدان منظمة التعاون الإسلامي في مجال تنمية السلع الغذائية الزراعية، وهو ما يدل عليه أن 26 دولة عضو في المنظمة تُعد من بين أكبر منتجي السلع الزراعية الرئيسية في العالم؛

وإدراكاً منه للحاجة الملحة لمعالجة حالة الأمن الغذائي الواهنة في عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، كما يتضح من الجوع الشديد وسوء التغذية اللذين يؤثران على أكثر من 88 مليون شخص في الدول الأعضاء في المنظمة، كما ورد في تقرير مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي حول النقاط الساخنة للجوع: التوقعات من يونيو إلى سبتمبر 2022،

وإذ يقر بأن جائحة كوفيد-19 قد أثرت على سلاسل الإمدادات الغذائية العالمية، وسبل العيش والدخل وأسعار المواد الغذائية، وتسببت في نقص العمالة وفي اضطرابات في نظم توزيع الأغذية، وأبطأت وتيرة أنشطة التجارة والأعمال،

وإذ يعرب عن قلقه العميق إزاء الارتفاع غير المسبوق في الآونة الأخيرة في أسعار السلع الغذائية والطاقة والوقود، مما ألحق أضرارا بالغة بالأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة؛

وإذ يلاحظ بقلق أن الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي والعواصف الرملية والترابية وغيرها من الآثار الضارة لتغير المناخ، فضلاً عن التصرفات الأحادية للتحكم في المجاري المائية العابرة للحدود، بما في ذلك زيادة تواتر الأحوال الجوية المتطرفة، مثل الفيضانات، هي من بين العوامل الرئيسية التي تسهم في انعدام الأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يساوره القلق إزاء فقدان نحو14% من الأغذية المنتجة على الصعيد العالمي بين الحصاد ونقاط تجارة التجزئة، في حين يُهدر نحو17% من إجمالي الإنتاج الغذائي العالمي، مما يقوض استدامة النظم الغذائية؛

وإذ يسلم بالدور الحاسم الذي تلعبه الزراعة في تحفيز النمو الاجتماعي والاقتصادي والتنمية المستدامة في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما في البلدان الأقل نمواً من حيث الدخل والتوظيف والحد من الفقر؛

وإذ يدرك أهمية تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال تبادل الخبرات وتبادل المعرفة ونقل التكنولوجيا من أجل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة؛

وإذ يرحب بتوقيع جمهورية تشاد على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي خلال سنة 2022؛

وإذ يعرب عن تقديره لحكومة الجمهورية التركية لاستضافتها المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في إسطنبول بالجمهورية التركية، من 25 إلى 27 أكتوبر 2021؛

وإذ يشيد بجهود اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة، ولا سيما من خلال مجموعة العمل الزراعية للكومسيك، وآلية تمويل مشاريع الكومسيك، واستجابة الكومسيك لجائحة كوفيد؛

وإذ يشيد أيضاً ببرامج مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك) للبحوث وبناء القدرات في مجالات الزراعة والمياه والبيئة؛

وإذ يرحب بإطلاق مجموعة البنك الإسلامي للتنمية برنامجا شاملا لمعالجة قضية الأمن الغذائي بقيمة 10.54 مليار دولار أمريكي من أجل تعزيز التنمية الزراعية المستدامة وتعزيز الأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يشدد على ضرورة تضافر الجهود بشأن تنفيذ قرارات المؤتمرات الوزارية لمنظمة التعاون الإسلامي المعنية بالأمن الغذائي والتنمية الزراعية فيما يتعلق بإنشاء احتياطي للأمن الغذائي لمنظمة التعاون الإسلامي وبرامج عمل منظمة التعاون الإسلامي بشأن تنمية السلع الزراعية الاستراتيجية، وهي: (أ) برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لتنمية الأرز، (ب) برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لتنمية القمح؛ (ج) برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لتنمية الكسافا؛

وإذ يقر بدور المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، بوصفها مؤسسة متخصصة في المنظمة، في زيادة التعاون داخل المنظمة من أجل تحقيق الأمن الغذائي المعزز والزراعة المستدامة والتنمية الريفية في الدول الأعضاء في المنظمة، **ويشدد على** أهمية تعزيز أنشطة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي من خلال تطوير مشاريع جديدة وكذلك التنفيذ العملي للبرامج والمشاريع التي سبق اعتمادها؛

وإذ يعرب عن تقديره للجمهورية التونسية لاستضافتها الدورة الخامسة للجمعية العامة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، التي عقدت بتونس يومي 10 و11 أكتوبر 2022؛

وإذ يشيد بعقد الأمانة العامة لجلسة عصف ذهني حول موضوع "استراتيجيات لتلبية احتياجات الأمن الغذائي الحالية والمستقبلية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، وذلك في جدة، بالمملكة العربية السعودية، يوم 16 أكتوبر 2022 في إطار الاحتفال بيوم الأغذية العالمي؛ **وإذ يأخذ علماً** بتقرير

الجلسة الذي يعكس المدخلات والتعليقات المختلفة للدول الأعضاء؛ **وإذ يشجع** الأمانة العامة على تنظيم المزيد من هذه الفعاليات التي تهدف إلى تحسين الأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يأخذ في الحسبان التقارير المتعلقة بأنشطة مختلف مؤسسات المنظمة في مجالات التنمية الزراعة والأمن الغذائي،

1. **يدعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى تقديم الدعم العاجل لبلدان المنظمة، التي تحتاج إلى مساعدة عاجلة وموسعة للتصدي لانعدام الأمن الغذائي، من خلال التعاون الثنائي والإجراءات المنسقة، بما في ذلك توفير الإمدادات الغذائية الطارئة، والدعم المالي والفني، وزيادة القدرة على الإنتاج الزراعي؛

2. **يدعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي حباها الله بالأموال والتكنولوجيا إلى تزويد الدول الأعضاء الأخرى في المنظمة بالمساعدة العينية لزراعة المزيد من الأغذية وتنويع مصادر الغذاء للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

3. **يحث** الدول الأعضاء على إيجاد بيئة مواتية معدة لتشجيع الاستثمار العام والخاص، بما فيه الاستثمار الأجنبي، في الزراعة والتنمية الريفية المستدامتين، وذلك من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية وتطوير سلاسل القيمة في الدول الأعضاء.

4. **يدعو** الدول الأعضاء إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي في قطاع الأغذية والزراعة من أجل بناء نظام أمن غذائي أكثر صموداً في وجه الأزمات، وتبادل المعارف وأفضل الممارسات من أجل المساعدة على تطوير قدرات الإنتاج المحلية، التي تتناسب بشكل أفضل مع الاحتياجات المحلية، والمساهمة في زيادة الأمن الغذائي والإنتاجية والمرونة؛

5. **يشجع** الدول الأعضاء على دعم تنمية القدرات والتدريب وخدمات الإرشاد الزراعي للمنتجين المحليين وصغار المزارعين، ولا سيما في المناطق الريفية، لمعالجة الجوانب الرئيسية لاستدامة النظم الغذائية، وكذلك لتعزيز مرونة وإنتاجية قطاع الأغذية والزراعة؛

6. **يشجع أيضاً** الدول الأعضاء على تعزيز البحث والابتكار لزيادة مرونة النظم الزراعية والغذائية واستدامتها، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه ووقف فقدان التنوع البيولوجي ومعالجة آثاره؛

7. **يدعو** الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصادق بعد على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، هذه المؤسسة المتخصصة الجديدة لمنظمة التعاون الإسلامي والتي يوجد مقرها في نور سلطان بجمهورية كازاخستان، إلى أن تبادر إلى فعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

8. **يشجع** الدول الأعضاء على إبداء اهتمامها باستضافة المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في عام 2023، بهدف مراجعة حالة الأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ووضع استراتيجية شاملة للأمن الغذائي للمنظمة؛

9. **يطلب** من الأمانة العامة، بالتنسيق مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، إعداد دراسة وبلورة نموذج عمل وإطار تعاون للزراعة التعاقدية، وتقييم احتياجات وإمكانات الدول الأعضاء والدور والمساهمة المحتملين للدول الأعضاء وأجهزة منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها، وتقديم تقرير الدراسة ونموذج الأعمال إلى المؤتمر الوزاري القادم لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والدورة القادمة لمجلس وزراء الخارجية للنظر فيهما واتخاذ المزيد من القرارات ذات الصلة بشأنهما؛

10. **يشيد** بمساهمة المملكة المغربية الهامة في تعزيز الامن الغذائي للدول الأفريقية، عبر مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، من خلال تخصيصها 4 ملايين طن من الأسمدة لأفريقيا في عام 2023، بهدف زيادة محاصيل 44 مليون فلاح في 35 دولة أفريقية، بما فيها المغرب، مقر المجموعة، ويرحب بانطلاق هذه العملية واستفادة الدول الأفريقية من هذه الأسمدة؛

11. **يشدد** على أهمية زيادة التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في التخفيف من آثار التغير المناخي على القطاع الزراعي، لا سيما من خلال بناء القدرات وتبادل الخبرات والمعارف ونقل التكنولوجيا وبرامج الممارسات الفُضلى.

ب – <u>العمل والتشغيل</u>

إذ يستذكر برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025، الذي اعتمدته الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 14 و15 أبريل 2016؛ وخاصة الأهداف المتعلقة بالعمل والتشغيل وقضايا الحماية الاجتماعية،

وإذ يستذكر أيضا القرار الصادر عن الدورة الرابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل، المنعقد يومي 21 و22 فبراير 2018 بالمملكة العربية السعودية،

ووعياً منه بأحكام إطار التعاون لمنظمة التعاون الإسلامي حول العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية والذي اعتمده المؤتمر الوزاري الثاني لوزراء العمل من أجل تعزيز التعاون الإسلامي البيني حول العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية؛

وإذ يأخذ علما بتقرير الاجتماع الثالث للجنة التوجيهية للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل الذي عقد في جدة بالمملكة العربية السعودية يومي 10 و11 مارس 2019؛

وإذ يشدد على ضرورة الإسراع في تنفيذ إطار التعاون لمنظمة التعاون الإسلامي حول العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية، واستراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لسوق العمل التي تحدد المجالات الرئيسية للتعاون الإسلامي البيني في مجالات العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية؛

وإذ يؤكد ضرورة التعاون الإسلامي البيني حول قضايا العمل والتشغيل، بما في ذلك تنفيذ 1) اتفاقية ترتيبات الاعتراف المتبادل لليد العاملة، 2) الاتفاقية الثنائية المعيارية حول تبادل القوى العاملة، 3) استراتيجية سوق العمل لمنظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يرحب بتوقيع دولة ليبيا على النظام الأساسي لمركز العمل التابع لمنظمة التعاون الإسلامي في 23 مارس 2022؛

وإذ يرحب كذلك بتوقيع المملكة المغربية على النظام الأساسي لمركز العمل التابع لمنظمة التعاون الإسلامي في 22 يناير 2023؛

وإذ يساوره بالغ القلق من أن جائحة كوفيد-19 كان لها تأثير سلبي غير متناسب على أسواق العمل والتوظيف في جميع أنحاء دول منظمة التعاون الإسلامي، ومع وجود 51.4 مليون عاطل عن العمل، شكلت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نسبة 24٪ من البطالة العالمية في عام 2021،

ووعياً منه بأن نسبة البطالة في بلدان المنظمة قد بلغت 7.2% عام 2021، وهو رقم يفوق المعدل العالمي الذي بلغ 6.2%، مما يؤكد الحاجة إلى مواجهة التحدي المزدوج المتمثل في خلق وظائف منتجة جديدة، وتحسين مستويات المعيشة للجميع،

وإذ يضع في اعتباره الضرورة الملحة لمعالجة تأثير جائحة كوفيد-19 على العمل والتوظيف في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، مع الاعتراف بالجهود المستمرة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لمساعدة العمال وأصحاب العمل المتضررين من الجائحة،

وإذ يشيد بجهود اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة، ولا سيما من خلال فريق عمل الكومسيك المعني بالتخفيف من الفقر، وآلية الكومسيك لتمويل المشاريع، واستجابة الكومسيك لجائحة كوفيد؛

وإذ يعرب عن تقديره لمختلف مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لتنفيذها مشاريع لبناء القدرات والمساعدة الفنية في مجالات العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية،

1- **يحث** الدول الأعضاء على إعطاء الأولوية لتوفير التدريب وتعزيز المهارات لزيادة قابلية القوى العاملة للتوظيف وقدرتها على التكيف مع أسواق العمل المتغيرة، وكذلك وضع سياسات شاملة لتوفير الوصول إلى التعليم والتعليم المهني والتدريب التقني وبناء القدرات والارتقاء بالمهارات واكتساب المعارف الجديدة والتعلم مدى الحياة؛

2- **يشجع** الدول الأعضاء على السعي إلى إيجاد بيئة مواتية لتنمية المشاريع في كل من المناطق الريفية والحضرية، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص للسياسات التي تعزز المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة من خلال جملة أمور منها تحسين النظم الإدارية لتسجيل الشركات الصغيرة، والحصول على القروض الصغيرة، وأنظمة الضمان الاجتماعي، ومعلومات عن الأسواق والتكنولوجيا الجديدة المناسبة، وكذلك تحسين التشريعات؛

3- **يشدد** على ضرورة اتخاذ الدول الأعضاء التدابير الضرورية من أجل تنفيذ أ) اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي حول ترتيبات الاعتراف المتبادل بالقوى العاملة المؤهلة؛ ب) الاتفاقية المعيارية الثنائية لمنظمة التعاون الإسلامي حول تبادل القوى العاملة؛ ج) استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لسوق العمل.

4- **يجدد التأكيد** على طلبه السابق للدول الأعضاء التي لم توقع بعد أو تصادق على النظام الأساسي لمركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

5- **يقر** بأهمية إيجاد بيئة مواتية لتعزيز تبادل تدفقات القوى العاملة، وخاصة الخبراء والمتخصصين، فيما بين الدول الأعضاء باعتباره فرصة لزيادة بناء القدرات، والقضاء على الفقر، وتقديم الخدمات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، **ويدعو** الدول الأعضاء إلى القيام بذلك.

6- **يشجع** الدول الأعضاء على زيادة التعاون الإسلامي البيني لتسهيل تبادل النماذج والممارسات المثلى والسياسات والمبادرات في مجال التشغيل والحماية الاجتماعية وكذلك بشأن تدابير دعم التعافي والصمود لجميع العمال الذين تضرروا من جائحة كوفيد-19؛

7- **يدعو** الدول الأعضاء التي انضمت إلى فريق عمل الكومسيك المعني بالتخفيف من وطأة الفقر إلى المشاركة في الاجتماعين العشرين والحادي والعشرين لفريق العمل المذكور، المقرر عقدهما

حول موضوع "استراتيجيات فعالة للتعليم والتدريب المهنيين للحد من بطالة الشباب في الدول الأعضاء" خلال عام 2023.

8- **يدعو** كذلك مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة إلى مواصلة مساعدة الدول الأعضاء، حسب الاقتضاء وبناء على طلبها، في دفع جهودها نحو تهيئة بيئة تمكن من إفراز العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع؛

9- **يشجع** الدول الأعضاء على إبداء اهتمامها باستضافة الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل في عام 2023 لمناقشة التحديات الحالية والناشئة التي تؤثر على العمال وأسواق العمل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

ج – <u>حكم عام:</u>

يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير شامل حول كل من بنديْهِ ألف وباء إلى الدورة الخمسين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 49/2-إق
بشأن
التجارة الإسلامية البينية والاستثمار والسياحة والنقل والمواصلات

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته التاسعة والأربعين (دورة: الوسطية والاعتدال صمام الأمن والاستقرار) في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية يومي 24 و 25 شعبان 1444هـ (الموافق: 16-17 مارس 2023م)؛

عملا بميثاق منظمة التعاون الإسلامي بخصوص تكثيف التعاون فيما بين بلدان منظمة الإسلامي البيني في المجالين الاجتماعي والاقتصادي؛

وإذ يستذكر برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025، الذي اعتمدته الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 14 و15 أبريل 2016؛

وإذ يستذكر أيضا البيان الختامي للدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية في 31 مايو 2019؛

وإذ يستذكر أيضاً الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي اعتمدت بموجب القرار 8/1-إق الصادر عن مجلس وزراء الخارجية في دورته الثامنة التي عقدت في طرابلس بليبيا من 16 إلى 22 مايو 1977؛

وإذ يؤكد مجدداً على اتفاقية تعزيز الاستثمارات وحمايتها وضمانها بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي اعتمدها مجلس وزراء الخارجية في دورته الثانية عشرة التي عقدت في بغداد بالعراق من 1 إلى 5 يونيو 1981؛

وإذ يستذكر أيضا القرارات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية الصادرة عن الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في إسلام أباد، بجمهورية باكستان الإسلامية، يومي 22 و23 مارس 2022،

وإذ يجدد التأكيد على القرارات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)، وخاصة تلك التي اعتمدتها الدورة الثامنة والثلاثون للجنة، التي عقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية من 26 إلى 29 نوفمبر 2022؛

وإذ يأخذ في الحسبان التقارير المتعلقة بأنشطة مختلف مؤسسات المنظمة في المجال الاقتصادي، وهي: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام؛

أ- التجارة والاستثمارات الإسلامية البينية

إذ يؤكد مجدداً القرار رقم 47/2-إق الصادر عن الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، التي عقدت في نيامي بجمهورية النيجر يومي 27 و28 نوفمبر 2020 بشأن التجارة والاستثمارات الإسلامية البينية؛

وإذ يستذكر القرارات ذات الصلة الصادرة عن الكومسيك، وخاصة منها تلك الصادرة عن دورتها الثامنة والثلاثين التي عقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 28 و29 نوفمبر 2022؛

وإذ يضع في اعتباره المبادئ العامة التي تحكم النظام التجاري الدولي والسياسات التجارية الدولية من أجل التنمية، والتي وردت في القرارات والقواعد والأحكام ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، والتي تؤكد على ضرورة دعم وتسهيل عملية انضمام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية؛

وإذ يساوره بالغ القلق من أن جائحة كوفيد-19 قد أثرت سلباً على النمو الاقتصادي والتجارة العالمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول الأعضاء، **ويؤكد** على الحاجة إلى خلق نمو اقتصادي والتعافي بعد الجائحة،

وإذ يدرك ضرورة تعزيز مشاركة القطاعين العام والخاص، ودور القطاع الخاص في تشجيع الاستثمار الإسلامي البيني؛

وإذ يدرك كذلك ضرورة تعزيز مشاركة القطاعين العام والخاص وأيضا دور القطاع الخاص في تعزيز الاستثمار الإسلامي البيني في القطاعات الرئيسية، بما في ذلك دعم البنية التحتية الصناعية؛

وإذ يسترشد بإجراءات منظمة التعاون الإسلامي لتسهيل التجارة والاستثمار، بما فيها تنفيذ نظام الأفضليات التجارية للمنظمة وبروتوكولاته؛

وإذ يرحب بالقرارات الصادرة عن الدورة السابعة والثلاثين للكومسيك التي انعقدت في إسطنبول بتركيا يومي 24 و25 نوفمبر 2021 والمتعلقة بقرارات اجتماع لجنة المفاوضات التجارية الذي انعقد يومي

1 و2 يونيو 2021 بشأن تحديد يوم 1 يوليو 2022 تاريخاً نهائياً فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يرحب أيضا بانعقاد لجنة المفاوضات التجارية في 27 نوفمبر 2022، على هامش الدورة الثامنة والثلاثين للكومسيك، **وإذ يحيط علما مع التقدير** بقرارات اللجنة التالية: (أ) إعداد قائمة مرجعية من أجل تتبع سجل التنفيذ (ب) إعادة توزيع قوائم الامتيازات عبر القنوات الدبلوماسية، (ج) حل قضايا نقل رموز النظام المنسق مع أمانة المساعدة الفنية للجنة المفاوضات التجارية، (د) تنظيم اجتماع متابعة على مستوى الخبراء، (هـ) توضيح الطرائق التي يجب اتباعها في إعداد أمانة لجنة المفاوضات التجارية لقائمة امتيازات دول مجلس التعاون الخليجي مع جميع آثارها الفنية والقانونية،

وإذ يرحب كذلك بانعقاد اجتماع وزراء التجارة والمالية والاقتصاد في 29 نوفمبر 2022 على هامش الدورة الثامنة والثلاثين للكومسيك، حيث أكد الوزراء المحترمون على أهمية زيادة التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي، لا سيما من خلال التنفيذ الكامل لنظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، وأشاروا إلى استعدادهم لتوسيع نطاقه،

وإذ يعرب عن تقديره لحكومة الجمهورية التركية لاستضافتها مؤتمر منظمة التعاون الإسلامي رفيع المستوى حول الاستثمارات العمومية والخاصة في إسطنبول يومي 8 و9 ديسمبر 2019 وفقاً للفقرة (5) من القرار رقم: 46/2-إق (أ)، **وإذ يأخذ علماً** بحصيلة هذا المؤتمر؛

وإذ يستذكر كذلك القرار الصادر عن الجمعية العمومية المشتركة للأجهزة المتفرعة، خاصة فيما يتعلق بنشاطات مركز الدار البيضاء ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك) حول القضايا المرتبطة بالتجارة والاستثمارات؛

وإذ يأخذ علما بالتقرير السنوي لمركز الدار البيضاء لعام 2022 حول "التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"؛ **وإذ يشير** إلى أن حجم التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي قد بلغ 367.9 مليار دولار أمريكي في عام 2021 مقارنة بـــ 350.4 مليار دولار أمريكي في عام 2019، أي بزيادة نسبة 5٪،

وإذ يدرك أن حصة التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي من إجمالي التجارة الخارجية للدول الأعضاء قد ارتفعت من 18.95% في عام 2019 إلى 19.04% في عام 2021، **مشددا بذلك** على الحاجة إلى زيادة التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي لتحقيق هدف التجارة البينية في المنظمة بنسبة 25% بحلول عام 2025،

وإذ يأخذ علما بأنه في 2021، حققت 28 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالفعل هدف التجارة الإسلامية البينية المتمثل في نسبة 25% والذي رسمه برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025؛

وإذ يشدد على ضرورة تجسيد الأولويات التجارية الوطنية في برنامج عمل المركز الإسلامي لتنمية التجارة تمشيا مع القرار رقم 48/2-أق الصادر عن الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية،

وإذ يحيط علما بالإطلاق الناجح لمركز أستانا المالي الدولي في كازاخستان، **وإذ يشجع** جميع الدول الأعضاء على الاستفادة من مرافقه، وهي بورصة أستانا المالية الدولية والتمويل الإسلامي والتمويل الأخضر،

وإذ يشيد بدور مركز دبي المالي بصفته مركزا ماليا ومنطقة مالية حرة رائدة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا، يتمتع بنظام تنظيمي وقضائي مستقل وخاضع للتنظيم الدولي، وبورصة مالية عالمية.

وإذ يلاحظ مع التقدير تنظيم الأمانة العامة، بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية، الاجتماع الأول لفريق الخبراء الحكوميين الدوليين لاستعراض مشروع البروتوكول المتعلق بإنشاء آلية دائمة لمنظمة التعاون الإسلامي لتسوية منازعات الاستثمار في الدار البيضاء، بالمغرب، من 3 إلى 6 أكتوبر 2022،

وإذ يعرب عن تقديره لجمهورية السنغال لاستضافتها المعرض التجاري السابع عشر للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في داكار، بالسنغال، من 13 إلى 19 يونيو 2022،

وإذ يعرب عن تقديره لحكومة الجمهورية التركية لاستضافتها معرض الحلال التاسع لمنظمة التعاون الإسلامي، والقمة العالمية للحلال 2022 تحت شعار: "**من أجل تجارة مستدامة: استكشاف جميع جوانب صناعة الحلال العالمية المتنامية**"، بالتعاون مع المركز الإسلاميّ لتنمية التجارة ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، في إسطنبول، بالجمهورية التركية، من 24 إلى 27 نوفمبر 2022،

وإذ يعرب كذلك عن تقديره للحصيلة الناجحة للجمعية العمومية السابعة عشرة لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، التي عقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية يوم 22 نوفمبر 2022، مع الإشارة على نحو خاص إلى الموافقة على طلبات العضوية المقدمة من كل من جمهورية أذربيجان، وجمهورية طاجيكستان،

وإذ يشيد كذلك بجهود اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك) في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ولا سيما من خلال فريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة وآلية الكومسيك لتمويل المشاريع، واستجابة الكومسيك لجائحة كوفيد؛

1. **يدعو مجدداً** الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصادق بعد على إطار التعاون حول نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (البروتوكول المتعلق بنظام الأفضلية التجارية – بريتاس) وقواعد المنشأ، إلى القيام بذلك في أقرب الآجال، وتقديم قوائم منتجاتها وجدول امتيازاتها؛

2. **يدعو** الدول الأعضاء إلى تقديم مساهماتها الوطنية في برامج العمل السنوية للأجهزة المتفرعة عن المنظمة من أجل تعزيز الشمول والحركية وتملك برامج المنظمة ومشاريعها؛

3. **يحث** جميع الدول الأعضاء على تشجيع كياناتها العامة والخاصة على المشاركة بنشاط في المعرض التجاري الثامن عشر لمنظمة التعاون الإسلامي، المقرر عقده في لاهور، جمهورية باكستان الإسلامية من 16 إلى 18 يونيو 2023؛

4. **يدعو** الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي إلى عقد منتدى للاستثمار في أفريقيا، بالتنسيق مع البنك الإسلامي للتنمية وغيره من مؤسسات المنظمة ذات الصلة تحت شعار "تحرير الطاقات الكامنة لأفريقيا في مجال الاستثمار"، **ويرحب** بعرض جمهورية مالي وجمهورية تشاد استضافة هذا المنتدى.

5. **يطلب** من الأمين العام إجراء المشاورات مع جمهورية مالي وجمهورية تشاد من أجل عقد الدورة الأولى من منتدى منظمة التعاون الإسلامي للاستثمار في أفريقيا؛

6. **يدعو** الدول الأعضاء للوقوف إلى جانب المملكة العربية السعودية ودعمها في سعيها لاستضافة معرض إكسبو الدولي 2030 خلال الانتخابات المقبلة المقرر إجراؤها في اجتماع الجمعية العامة للمكتب الدولي للمعارض في باريس، فرنسا في نوفمبر 2023؛

7. **يرحب** باختيار موضوع "تحسين قدرات التجارة الإلكترونية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" كشعار للجلسة الوزارية لتبادل وجهات النظر في الدورة التاسعة والثلاثين للكومسيك؛

8. **يرحب** أيضاً بدخول اتفاقية نظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حيز النفاذ اعتباراً من 1 يوليو 2022، تمشياً مع القرار ذي الصلة الصادر عن الدورة الوزارية الثامنة والثلاثين للكومسيك؛

9. **يرحب كذلك** بمبادرة المركز الإسلامي لتنمية التجارة المتعلقة بتنظيم ندوات عبر الإنترنت للتوعية بنظام الأفضليات التجارية للمنظمة، وذلك بالتعاون مع مكتب تنسيق الكومسيك، لصالح الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي هي أيضا أعضاء في اتحاد المغرب العربي، والاتحاد الاقتصاديّ والنقديّ لغرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا في 2023، ومساعدة دول منظمة التعاون الإسلامي على المشاركة في تفعيل نظام الأفضليات التجارية للمنظمة بعد 1 يوليو 2022؛

10. **يرحب كذلك** بمبادرات المركز الإسلامي لتنمية التجارة المتعلقة بتنظيم منتديات الترويج للاستثمارات، ويطلب من المركز تنظيم المزيد من المنتديات واللقاءات بغية التشجيع على الاستثمارات الثنائية فيما بين بلدان المنظمة.

11. **يدعو** المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومؤسسات المنظمة إلى تكثيف الجهود من أجل تشجيع رقمنة الأنظمة المتعلقة بالتجارة الدولية تسهيلاً للمبادلات التجارية بين البلدان الأعضاء.

12. **يعرب عن الشكر** للسنغال لعرضها استضافة الاجتماع الثاني لفريق الخبراء الحكوميين الدوليين بشأن آلية منظمة التعاون الإسلامي الدائمة لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار بين الدول الأعضاء في المنظمة.

13. **يطلب** من الأمانة العامة دعوة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ومركز التحكيم التابع لمنظمة التعاون الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات الأخرى ذات الصلة إلى المشاركة في الاجتماع الثاني لفريق الخبراء الحكومي الدولي من أجل استكشاف وبحث الجوانب التقنية فيما يتعلق بإمكانية إدراج مسألة تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار ضمن مهام مركز التحكيم التابع لمنظمة التعاون الإسلامي.

14. **يدعو** كلا من المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية إلى مواصلة جهودهما في توعية الدول الأعضاء بأهمية الاتفاقيات والمفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية وآثارها على اقتصاداتها، ودعم وتسهيل انضمام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية بقوة؛ **ويدعوهما** كذلك إلى حشد الموارد وتنسيق الجهود

من أجل تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بخصوص القضايا المرتبطة بمنظمة التجارة العالمية.

15. **يطلب** من مركز الدار البيضاء ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك) ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية وضع برامج لبناء القدرات وتبادل الخبرات بالتعاون مع مؤسسات وأجهزة المنظمة ذات الصلة بما في ذلك مكتب تنسيق الكومسيك، يتم تنفيذها من خلال التشبيك الفعال بين الوكالات الوطنية لتشجيع الاستثمار والتجارة في الدول الأعضاء في المنظمة.

16. **يطلب كذلك** من مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصاديّة والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلاميّة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية إعداد تقرير آفاق الاستثمار يبرز الوضع المقارن للدول الأعضاء، وتوجهات بيئة الاستثمار، والقطاعات ذات الأولوية للاستثمار، وآثار صناديق الاستثمار.

ب- <u>تنمية قطاع السياحة</u>

عملا بأحكام إطار منظمة التعاون الإسلامي للتنمية والتعاون في مجال السياحة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي اعتمده المؤتمر الإسلامي السادس لوزراء السياحة المنعقد في دمشق، الجمهورية العربية السورية، من 29 يونيو إلى 2 يوليو 2008،

وإذ يستذكر القرار المتعلق بتنمية السياحة الصادر عن الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في إسلام أباد، بجمهورية باكستان الإسلامية، يومي 22 و23 مارس 2022 بشأن تنمية السياحة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،

وإذ يستذكر أيضاً القرارات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)، وخاصة تلك التي اعتمدتها الدورة الثامنة والثلاثون للجنة، التي عقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية في الفترة من 26 إلى 29 نوفمبر 2022،

وإذ يؤكد مجددا خارطة الطريق الاستراتيجية لتنمية السياحة الإسلامية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والتي اعتمدها المؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة في دورته العاشرة التي عقدت في دكا بجمهورية بنغلادش الشعبية يومي 6 و7 فبراير 2018؛

وإذ يشيد بحكومة جمهورية أذربيجان لاستضافتها المؤتمر الإسلامي الحادي عشر لوزراء السياحة في باكو من 27 إلى 29 يونيو 2022؛ **وإذ يحيط علما** بنتائج المؤتمر المذكور، ولا سيما القرار المتعلق

بتنمية السياحة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ واختيار شانليورفا في الجمهورية التركية وخيفا في أوزبكستان عاصمتين للسياحة الإسلامية لعامي 2023 و2024، على التوالي؛

وإذ يشجع جميع الدول الأعضاء على الاستفادة من الاحتفاء بعاصمة السياحة الإسلامية والمشاركة في مختلف الفعاليات والأنشطة التذكارية التي ستقام في شانليورفا، بالجمهورية التركية، في عام 2023، وخيفا، جمهورية أوزبكستان، في عام 2024، بوصفهما عاصمتين للسياحة الإسلامية، وذلك بهدف تشجيع السياحة الإسلامية البينية،

وإذ يشيد بجهود اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة، ولا سيما من خلال فريق عمل الكومسيك المعني بالزراعة وآلية الكومسيك لتمويل المشاريع،

وإذ يشيد كذلك بمساهمات مختلف مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في تنمية قطاع السياحة،

1. **يرحب** بالقرارات المرفقة الصادرة عن المؤتمر الإسلامي الحادي عشر لوزراء السياحة المنعقد في باكو، جمهورية أذربيجان، من 27 إلى 29 يونيو 2022 **(المرفق 1)**.

2. **يرحب أيضا** باختيار مدينة شانليورفا بالجمهورية التركية عاصمة للسياحة الإسلامية لعام 2023، ومدينة خيفا بجمهورية أوزبكستان عاصمة للسياحة الإسلامية لعام 2024، **ويتعهد** بالمشاركة في مختلف الفعاليات والأنشطة الرامية إلى تشجيع السياحة الإسلامية البينية في هاتين المدينتين.

3. **يدعو** الأمانة العامة إلى ربط الاتصال بحكومة الجمهورية التركية لاتخاذ الترتيبات المبكرة للاحتفال بعاصمة السياحة الإسلامية لعام 2023؛

4. **يرحب** بالعرضين اللذين تقدمت بهما كل من جمهورية أوزبكستان ودولة قطر لاستضافة الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة في خيفا في عام 2024، والدورة الثالثة عشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة في الدوحة في عام 2026، على التوالي، **ويحث** جميع الدول الأعضاء على المشاركة بنشاط في هاتين الدورتين؛

5. **يرحب أيضا** بالعرض المقدم من دولة قطر لاستضافة المعرض السياحي الثالث لمنظمة التعاون الإسلامي في الدوحة في النصف الثاني من عام 2023، **ويحث** جميع الدول الأعضاء على المشاركة فيه بنشاط؛

6. **يحث** جميع الدول الأعضاء والمؤسسات ذات الصلة التابعة للمنظمة على تنفيذ مقتضيات خارطة الطريق الاستراتيجية لتنمية السياحة الإسلامية، وعقد فعاليات سنوية حول السياحة الإسلامية من

أجل تشجيع تدفقات السياح بين الدول الأعضاء في المنظمة، وذلك من خلال تسهيل إجراءات منح التأشيرة، وتشجيع الاستثمار، والتصنيف والتوحيد، وبناء القدرات.

7. **يُعرب عن تقديره** للجمهورية التركية لاستضافتها أعمال الاجتماع العاشر لمنتدى القطاع السياحي الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي والكومسيك بتاريخ 10 نوفمبر 2022 حول موضوع "الآفاق والتحديات للسياحة الغذائية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

8. **يدعو** الدول الأعضاء إلى دعم عقد معارض السياحة لمنظمة التعاون الإسلامي بمشاركة وانخراط كاملين من مؤسسات القطاع الخاص والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

9. **يدعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى الاستثمار واستكشاف أسواق وقطاعات السياحة المتخصصة مثل سياحة الشباب، والسياحة المحلية والسياحة الإسلامية والسياحة البيئية لتوسيع قاعدة الأنشطة السياحية ودعم جهود التعافي في هذا القطاع؛

10. **يدعو** مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة إلى تنظيم برامج وأنشطة تدريبية بشأن التطورات والأنظمة والفرص الجديدة في قطاع السياحة بغية تعزيز قدرات أصحاب المصلحة الوطنيين في مجال السياحة ومقرري السياسات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

11. **يدعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى الاستثمار في "الرقمنة" للترويج لوجهاتها وتسويقها وكذلك تحسين تجربة الزوار الدوليين في قطاع السياحة بهدف تسريع جهود التعافي واستضافة المزيد من السياح الدوليين.

12. **يدعو** مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة مثل المركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، والبنك الإسلامي للتنمية، ومنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة إلى إنشاء منصة رقمية تُعرض من خلالها المنتوجات السياحية التي تروج للحرف اليدوية والحرف الفنية، وذلك من أجل تسويقها وتقديم الدعم لها من أجل النساء والشباب وسكان الأرياف والحضر في الدول الأعضاء التي تنتج هذه الأصناف.

ج- <u>القطاع الخاص</u>

إذ يؤكد مجددا الأحكام ذات الصلة الواردة في القرار رقم 48/2-إق الصادر عن الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في إسلام أباد، بجمهورية باكستان الإسلامية، يومي 22 و23 مارس 2022،

وإذ يأخذ علما بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)، ولاسيما تلك التي اعتمدتها الدورة الثامنة والثلاثون للجنة، التي عقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية يوم 29 نوفمبر 2022؛

وإذ يشيد بجهود اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة، ولا سيما من خلال مجموعات عمل الكومسيك وآلية الكومسيك لتمويل المشاريع، واستجابة الكومسيك لجائحة كوفيد؛

وإذ يدرك أن القطاع الخاص هو المحرك الرئيسي لقطاع التشغيل والنمو والاستثمار والتجارة والابتكار وأنه يضطلع بدور مركزي في التخفيف من وطأة الفقر وفي تحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل؛

وإذ يعرب عن ارتياحه أنه بنهاية 2021 بلغت الاعتمادات التراكمية للقطاع الخاص للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص منذ إنشائها في 1999، ما قدره 7 مليارات دولار أمريكي لدعم أزيد من 500 مشروع في القطاع الخاص في دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يعرب عن تقديره أيضا للنتائج الناجحة التي أسفرت عنها الدورة الثالثة والثلاثون لمجلس الإدارة واجتماع الجمعية العامة الثامن والثلاثين للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة المنعقد في مسقط، سلطنة عمان، يومي 17 و18 يوليو 2022،

وإذ يؤكد على أهمية تنمية القطاع الخاص من أجل تعزيز التجارة فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي على الصعيدين الإقليمي والدولي، **وإذ يشجع** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات ذات الصلة على دعم الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة في محافلها المخصصة للقطاعات المقرر عقدها في عام 2023،

وإذ يحيط علما بنتائج الاجتماع الأول للجنة التنفيذية لمركز التحكيم التابع لمنظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، في 13 أكتوبر 2022،

وإذ يأخذ في الاعتبار التقرير المتعلق بأنشطة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ولا سيما في مجال تعزيز التجارة، وتنظيم معارض تجارية متخصصة ومنتديات تجارية، فضلا عن حلقات عمل لبناء القدرات،

1. **يرحب** بتأكيد المملكة الأردنية الهاشمية رغبتها في مواصلة التنسيق مع الأمانة العامة لاستضافة منتدى منظمة التعاون الإسلامي للقطاع الخاص بشكل مشترك؛

2. **يطلب** من الأمين العام أن يتخذ الترتيبات اللازمة مع السلطات المختصة في المملكة الأردنية الهاشمية لعقد منتدى منظمة التعاون الإسلامي للقطاع الخاص خلال عام 2023؛

3. **يدعو** الدول الأعضاء إلى تشجيع غرفها التجارية الوطنية على المشاركة النشطة في أعمال مركز التحكيم التابع لمنظمة التعاون الإسلامي بهدف تعزيز استفادة القطاع الخاص من خدمات المركز؛

4. **يكرر طلبه** إلى الدول الأعضاء أن تعين غرفها التجارية الجامعة أعضاء معتمدين في الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، بغية تعزيز عضوية الغرفة، فضلا عن تعزيز الدعم المقدم إلى ممثل هذه المؤسسة الهامة في منظمة التعاون الإسلامي؛

5. **يقر** بالحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لإنشاء إطار العمل المناسب لاجتذاب الاستثمار المستدام وزيادة الدعم المقدم إلى أصحاب المشاريع، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والشركات الناشئة؛

6. **يؤكد** أهمية إشراك الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في التشاور بشأن السياسات وصياغتها فيما يتعلق بالأنظمة والتأكد من أن القواعد المالية مفتوحة ومتاحة لجميع الأعمال التجارية، بما في ذلك برامج الأعمال التجارية الصغيرة التي تزود أصحاب المشاريع بالمهارات التكنولوجية والإدارية والمالية.

د – تطوير قطاع النقل والمواصلات:

إذ يستذكر برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025، الذي اعتمدته الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 14 و15 أبريل 2016، ولاسيما الأهداف المتعلقة بتطوير قطاع النقل والمواصلات،

وإذ يستذكر كذلك القرار المتعلق بالتعاون في مجال النقل والمواصلات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والصادر عن المؤتمر الوزاري الأول للنقل والمواصلات والذي انعقد في إسطنبول بالجمهورية التركية من 7 إلى 10 سبتمبر 1987؛

وإذ يؤكد على القرار رقم 48/2–إق الصادر عن الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في إسلام أباد، بجمهورية باكستان الإسلامية، يومي 22 و23 مارس 2022، بشأن التعاون في مجال النقل والمواصلات.

وإذ يستذكر القرارات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)، والقرار الصادر عن الدورة الثامنة والثلاثين للجنة، التي عقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية في الفترة من 26 إلى 29 نوفمبر 2022؛

وإذ يستذكر أيضا مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الأول للنقل المستدام الذي انعقد في عشق أباد بتركمنستان يومي 26 و27 نوفمبر 2016 وكذا البيان الصادر عنه؛

وإذ يقر بالدور المهم لممرات النقل والعبور المتعددة الوسائط التي تتسم بالكفاءة والموثوقية وبأسعار معقولة من أجل الحركة الفعالة للبضائع والأشخاص في دعم النمو الاقتصادي المستدام وتحسين الرفاهية الاجتماعية للناس وتعزيز التعاون والتجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يقر كذلك بالتحديات والفرص التي يتيحها تطوير النقل للدول الأعضاء في المنظمة وضرورة زيادة التعاون وتبادل الممارسات المثلى في هذا الصدد؛

وإذ يؤكد على الحاجة إلى تنسيق وتحسين البنية التحتية للمواصلات وعبور الحدود والمرافق والخدمات على طول ممرات النقل والعبور الدولية،

وإذ يشدد أيضا على ضرورة تنفيذ مشروع خط السكة الحديدية بين دكار وبورتسودان باعتباره ممرا للنقل متعدد الوسائط وكذا غيره من مشاريع الربط في مجال النقل عبر الحدود في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يدرك أهمية ترابط شبكات النقل بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي في تيسير الوصول إلى الأسواق والفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية للعديد من البلدان الممتدة داخل منطقة منظمة التعاون الإسلامي، فضلاً عن المساهمة في التنمية الاقتصادية والتخفيف من حدة الفقر في دول منظمة التعاون الإسلامي؛

ووعيا منه بضرورة تعزيز شبكات النقل بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال وضع وتنفيذ مشاريع مشتركة؛

وإذ يدرك ضرورة زيادة استثمارات القطاعين العام والخاص في تطوير البنى التحتية للنقل وتعزيز كفاءة أنظمة النقل، وهو ما من شأنه الإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي والتشغيل في الدول الأعضاء في المنظمة؛

وإذ يشيد بجهود الكومسيك من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة، ولا سيما من خلال فريق عمل الكومسيك المعني بالنقل والمواصلات وآلية الكومسيك لتمويل المشاريع واستجابة الكومسيك لجائحة كوفيد؛

وإذ يشيد أيضا بمشروع القطار الخليجي الموحد والذي سيربط ست دول خليجية مع بعضها البعض (سلطنة عمان، دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة قطر، المملكة العربية السعودية، مملكة البحرين، دولة الكويت) وذلك لنقل الركاب والبضائع بين دول الخليج، وسيساهم هذا المشروع في تعزيز التجارة البينية بين الدول الأعضاء، ويعتبر هذا المشروع ثاني أكبر مشروع سكة حديد على مستوى آسيا والمنطقة.

وإذ يأخذ في الاعتبار الدراسات الجارية حول قيود الاتصال بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وكذلك التحديات الرئيسية التي تواجه البلدان غير الساحلية في منظمة التعاون الإسلامي في مجال النقل،

وإذ يحيط علما بالجهود الجارية لإعادة تنشيط المؤتمر الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي المعني بالنقل من خلال عقد المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التعاون الإسلامي المعني بالنقل في أقرب وقت ممكن،

وإذ يحيط علما أيضا بنتائج الاجتماع التشاوري مع دول المجموعة الافريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الذي عقد في مقر منظمة التعاون الإسلامي في جدة، المملكة العربية السعودية، في 17 أكتوبر 2022، ولا سيما فيما يتعلق بالتعجيل بتنفيذ مشروع سكة الحديد داكار – بورتسودان لمنظمة التعاون الإسلامي،

وإذ يأخذ علما مع التقدير بالجهود التي تبذلها المؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي وخاصة منها البنك الإسلامي للتنمية، كل وفقا للمهام الموكلة إليه لدعم تطوير البنى التحتية في مجال النقل والمواصلات في الدول الأعضاء في المنظمة:

1. **يقر** بضرورة استمرار التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لمعالجة القضايا المتعلقة بممرات النقل والعبور باعتبارها عنصراً هاماً من عناصر التنمية المستدامة.
2. **يدعو** الدول الأعضاء إلى بناء شراكات أقوى فيما بينها تركز على البنى التحتية للنقل والمواصلات، ولاسيما تطوير ممرات وشبكات النقل الرامية إلى تعزيز الربط وتسهيل التجارة والاستثمار في منطقة المنظمة.

3. **يدعو أيضا** الدول الأعضاء المعنية في منظمة التعاون الإسلامي إلى إدراج المقاطع الوطنية ذات الصلة على امتداد ممر سكة الحديد داكار – بورتسودان لمنظمة التعاون الإسلامي في خططها الإنمائية الوطنية، وتقديم الوثائق ذات الصلة لتسهيل تعبئة الدعم اللازم من جانب منظمة التعاون الإسلامي وشركائها في التنمية من خلال عقد الاجتماع الثاني للأطراف المعنية بشأن المشروع؛

4. **يطلب مجدداً** من الدول الأعضاء والوكالات الإنمائية لمنظمة التعاون الإسلامي لمساعدة مالكي المشروع على ضمان توفير الدعم المالي والعيني الخارجي لتسريع وتيرة تنفيذ مختلف أجزاء ممر خط السكة الحديدية بين دكار وبورتسودان لمنظمة التعاون الإسلامي؛

5. **يدعو** الدول الأعضاء إلى زيادة تشجيع التواصل المعزز والمشاورات الدورية بين سلطاتها المعنية المشاركة في تطوير وتشغيل ممرات النقل والعبور الدولية؛

6. **يرحب** ببدء تشغيل خدمة قطار الشحن الباكستانية–الإيرانية–التركية، والمشروع النموذجي للشحن البري بين باكستان وأفغانستان وأوزبكستان لتعزيز الترابط والتجارة على الصعيد الإقليمي؛

7. **يحث** الدول الأعضاء على إبداء اهتمامها باستضافة المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التعاون الإسلامي حول النقل في عام 2023 لمناقشة التعاون بين بلدان المنظمة في مجال النقل والخدمات اللوجستية.

8. **يشيد** بمشروع أنبوب الغاز بين نيجيريا والمملكة المغربية، الذي يربط 13 دولة في غرب أفريقيا، ويؤكد أهمية تعزيز الاستثمار في مثل هذه المشاريع؛ ويرحب بتوقيع المملكة المغربية وجمهورية نيجيريا الاتحادية والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (سيدياو)، في الرباط بالمملكة المغربية يوم 5 سبتمبر 2022، على مذكرة تفاهم لتفعيل هذا المشروع؛ **ويرحب أيضاً** بتوقيع كل من المملكة المغربية وجمهورية نيجيريا الاتحادية والجمهورية الإسلامية الموريتانية وجمهورية السنغال، يوم 15 أكتوبر 2022، على اتفاق لتسهيل عبور خط أنبوب الغاز بين نيجيريا والمغرب.

9. **يدعو** الدول الأعضاء التي تتمتع بمزايا نسبية لاتخاذ مبادرات لبناء القدرات وتبادل الممارسات المثلى وزيادة الوعي وتعزيز الحوار البيني في إطار المنظمة في مجال النقل والمواصلات بما يعود بالنفع على الدول الأعضاء كافة.

هـ – حكم عام:

يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير شامل عن كل بند من البنود الواردة فيه، من ألف إلى دال، إلى الدورة الخمسين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 49/3-إق

بشأن

التخفيف من وطأة الفقر

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته التاسعة والأربعين (دورة: الوسطية والاعتدال صمام الأمن والاستقرار) في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية يومي 24 و 25 شعبان 1444هـ (الموافق: 16-17 مارس 2023م)؛

عملا بميثاق منظمة التعاون الإسلامي بخصوص تكثيف التعاون فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي البيني في المجالين الاجتماعي والاقتصادي؛

وإذ يستذكر برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025، الذي اعتمدته الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 14 و15 أبريل 2016؛ والذي يعطي الأولوية للتخفيف من وطأة الفقر من بين أولويات أخرى؛

وإذ يستذكر أيضا البيان الختامي للدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية في 31 مايو 2019؛

وإذ يستذكر أيضاً الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي اعتمدت بموجب القرار 8/1-إق الصادر عن مجلس وزراء الخارجية في دورته الثامنة التي عقدت في طرابلس بليبيا من 16 إلى 22 مايو 1977؛

وإذ يؤكد مجدداً على اتفاقية تعزيز الاستثمارات وحمايتها وضمانها بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي اعتمدها مجلس وزراء الخارجية في دورته الثانية عشرة التي عقدت في بغداد بالعراق من 1 إلى 5 يونيو 1981؛

وإذ يستذكر القرار رقم 48/3-إق الصادر عن الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في إسلام أباد، بجمهورية باكستان الإسلامية، يومي 22 و23 نوفمبر2022،

وإذ يؤكد مجدداً القرارات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)، وخاصة تلك التي اعتمدتها الدورة الثامنة والثلاثون للجنة، التي عقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية في الفترة من 26 إلى 29 نوفمبر 2022؛

وإذ يلاحظ مع بالغ القلق الآثار الكارثية لجائحة كوفيد-19 على حياة الناس وسبل معيشتهم، التي عكست مسار التقدم المحرز في مجال الحد من الفقر في السنوات الأخيرة، وأن أفقر الناس وأضعفهم هم الأكثر تضررا من هذه الجائحة،

وإذ لا يزال يساوره بالغ القلق من أن التضخم المتزايد وآثار النزاعات الجارية تزيد من تفاقم الأحوال المعيشية للفئات الضعيفة وتزيد من صعوبة الجهود المبذولة للحد من الفقر،

وإذ يؤكد من جديد أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو التحدي الأكبر الذي يواجه العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي اليوم، وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما في البلدان الأعضاء في المنظمة الأقل نموا، **وإذ يؤكد** أهمية التعجيل بالنمو والتنمية الاقتصادية المستدامة بغية تحسين رفاه السكان، ولاسيما الفئات الأولى بالرعاية، أي النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة؛

وإذ يعرب عن جزعه من التدهور الأمني المتزايد في منطقة الساحل وبعض البلدان الأخرى الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي يعزى جزء منه إلى الفقر والبطالة بين الشباب،

وإذ يحيط علما بنتائج دورة تبادل الآراء للدورة الوزارية الثامنة والثلاثين للكومسيك بشأن موضوع "**توفير المساعدة الاجتماعية الفعالة والتمكين الاجتماعي والاقتصادي في ضوء جائحة كوفيد-19**" التي عقدت في إستنبول، الجمهورية التركية، في 28 نوفمبر 2022،

وإذ يحيط علما أيضا بنتائج الاجتماع التشاوري مع دول المجموعة الافريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الذي عقد في مقر منظمة التعاون الإسلامي في جدة، المملكة العربية السعودية، في 17 أكتوبر 2022، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج الخاص بتنمية أفريقيا والحاجة إلى برنامج يخلفه بعد تقييم مستفيض للبرنامج الأول،

وإذ يدرك أهمية دعم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وتعزيز تمكين الفقراء والمستضعفين،

وإذ يشيد بمختلف المبادرات التي أطلقتها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في المنظمة وبدعم هذه الدول لتنفيذ قرارات المنظمة ذات الصلة؛

وإذ يشيد كذلك بصندوق التضامن الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية لجهودهما في التخفيف من حدة الفقر، وبالجهود التي تبذلها اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة، ولاسيما من خلال فريق عمل الكومسيك للتخفيف من وطأة الفقر وآلية الكومسيك لتمويل المشاريع، واستجابة الكومسيك لجائحة كوفيد؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام؛

1. **يؤكد** أهمية اتخاذ تدابير هادفة للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، **ويشجع** الدول الأعضاء على مواصلة وضع وتنفيذ برامج لمكافحة الفقر على أساس الأولويات الوطنية، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الأولى بالرعاية في المجتمع؛
2. **يرحب** بالعمل الجاري الذي تقوم به مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة لدعم الجهود الوطنية للدول الأعضاء في المنظمة للتخفيف من حدة الفقر، **ويؤكد** في هذا الصدد على الحاجة إلى زيادة البرامج والمشاريع، في إطار ولاياتها، التي تهدف إلى تنمية قدرات الدول الأعضاء في المنظمة، ودعم استراتيجياتها الوطنية التي تتصدى للقضاء على الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام؛
3. **يشجع** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على تعزيز تبادل الآراء والخبرات فيما بينها في سياق التخفيف من حدة الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.
4. **يطلب** من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية أن تعد تقريرا تقييميا عن تنفيذ البرنامج الخاص بتنمية أفريقيا وأن تقدمه إلى الدول الأعضاء المعنية في أقرب وقت ممكن.

أ- صندوق التضامن الإسلاميّ للتنمية:

إذ يستذكر الأحكام ذات الصلة من البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي في دورته الرابعة عشرة التي عُقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية يوم 31 مايو 2019، بشأن ضرورة حشد الموارد لفائدة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية؛

وإذ يؤكد مجددا قراراته ذات الصلة بشأن حشد الأموال لفائدة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية وخاصة القرار رقم 48/3-إق الصادر عن الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في إسلام أباد، بجمهورية باكستان الإسلامية، يومي 22 و23 مارس 2022،

وإذ يؤكد مجدداً القرارات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)، وخاصة تلك التي اعتمدتها الدورة الثامنة والثلاثون للجنة، التي عقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 28 و29 نوفمبر 2022؛

وإذ يلاحظ أن 48 دولة من الدول الأعضاء في المنظمة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية قد تعهدت بمساهمات رأسمالية لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية بما قدره 2.6 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 26% من الرأسمال المعتمد والمستهدف والبالغ 10 مليارات دولار أمريكي؛

وإذ يلاحظ كذلك أن إحدى وثلاثين (31) دولة من الدول الأعضاء ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية قد سددت تعهداتها بالكامل، بينما سددت تسع (9) دول تعهداتها جزئياً ومازالت تسع (9) دول لم تسدد بعد ما تعهدت به من مساهمات،

وإذ يلاحظ كذلك أن صندوق التضامن الإسلامي للتنمية ما زال يعاني من مصاعب بسبب المستوى المتدني للموارد التي تم حشدها مقارنة مع رأس المال المعتمد والمستهدف والبالغ (10) مليارات دولار أمريكي،

وإذ يشيد بتخصيص كل من بنين وبوركينا فاسو وجزر القمر وكوت ديفوار لقطع أرضية لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية في إطار برنامج الوقف،

وإذ يلاحظ أن القيمة التراكمية للتدخلات المختلفة بخصوص مشاريع التخفيف من وطأة الفقر عبر صندوق التضامن الإسلامي للتنمية ناهزت 1.2 مليار دولار أمريكي بحلول يونيو 2022؛

وإذ يدرك أن المهمة الرئيسية لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية هي الإسهام في تطوير البنى التحتية المستدامة وتعزيز التنمية المجتمعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يشدد على ضرورة حشد المزيد من الأموال من أجل سد الفجوة التمويلية البالغة 7.4 مليار دولار أمريكي في صندوق التضامن الإسلامي للتنمية باعتبار ذلك الوسيلة الحاسمة لتوسيع نطاق نشاطاته من أجل التخفيف من وطأة الفقر وتحسين الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية في الدول الأعضاء في المنظمة، وذلك من خلال تنويع الموارد،

وإذ يؤكد أيضاً أن التمويل الدولي يلعب دوراً هاماً في تكملة جهود دول منظمة التعاون الإسلامي لتعبئة الموارد العامة محلياً، ولا سيما في البلدان الأقل نمواً في المنظمة ذات الموارد المحلية المحدودة، لتمويل برامج التنمية الوطنية،

1. **يدعو مجدداً** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي لم تفِ بعد بتعهداتها المالية تجاه صندوق التضامن الإسلامي للتنمية إلى الوفاء بها كاملة والتفكير في تقديم التزامات إضافية طوعية، بما في ذلك تخصيص أوقاف لصالح الصندوق، وذلك للوصول لرأس المال المستهدف للصندوق وهو عشرة مليارات دولار أمريكي.
2. **يدعو كذلك** الدول الأعضاء في المنظمة التي لم تقدم أي التزام تجاه صندوق التضامن الإسلامي للتنمية إلى تقديم تعهداتها بخصوص ذلك انطلاقاً من روح التضامن والمساعدة المتبادلة.
3. **يدعو كذلك** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى دعم المؤسسات ذات الصلة التابعة للمنظمة، وذلك من أجل تعزيز شراكتها مع منشآت القطاع الخاص في الدول الأعضاء في المنظمة بغية حشد أموال إضافية لفائدة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية.
4. **يطلب** من الأمين العام مواصلة تقديم تقرير حول أنشطة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية.

ب- تطوير التمويل الاجتماعي الإسلامي

إذ يؤكد مجدداً الأحكام ذات الصلة لميثاق منظمة التعاون الإسلامي التي تشجع أنشطة زيادة التعاون الإسلامي البيني في المجالين الاقتصادي والاجتماعي؛

وإذ يستذكر برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025 الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الثالثة عشرة التي عقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 14 و15 أبريل 2016، والذي يضع من بين أولوياته تطوير المنتجات المالية الإسلامية؛

وإذ يستذكر أيضاً الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة التي اعتمدت بموجب القرار 8/1-إق الصادر عن مجلس وزراء الخارجية في دورته الثامنة التي عقدت في طرابلس من 16 إلى 22 مايو 1977؛

وإذ يستذكر الأحكام ذات الصلة المتعلقة بالشؤون الاقتصادية الصادرة عن الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في إسلام أباد، بجمهورية باكستان الإسلامية، يومي 22 و23 مارس 2022،

وإذ يدرك أن 15.4% من سكان الدول الأعضاء في المنظمة لا يزالون يعيشون تحت خط الفقر وهو 2.15 دولار أمريكي في اليوم، مما يؤكد ضرورة حشد المزيد من الموارد لدعم البرامج الخاصة بالتخفيف من وطأة الفقر؛

وإذ يقر أن التمويل الاجتماعي الإسلامي يمكن أن يسد فجوة الموارد للتخفيف من وطأة الفقر ومعالجة مشكلة الإقصاء المالي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يحيط علماً بنتائج منتدى التمويل الاجتماعي الإسلامي الذي عقد في جاكرتا بجمهورية إندونيسيا يومي 12 و13 نوفمبر 2019؛

وإذ يعرب عن تقديره لمبادرة حكومة جمهورية اندونيسيا، بالتعاون مع مجمع الفقه الإسلامي الدولي، بتنظيم المؤتمر الدولي المعني بالتمويل الاجتماعي الإسلامي: منظور الفقه في جاكرتا، جمهورية اندونيسيا، في 6 أكتوبر 2021،

وإذ يسلّم بأن أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي، مثل الوقف والزكاة، يمكنها فعلا أن تشكل دعامة لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إذا تم تطويرها وإدارتها واستخدامها على النحو السليم ووفق مبادئ الشفافية والمساءلة والفعالية؛

وإذ يسلم أيضا بالجهود الجارية التي تبذلها الأمانة العامة والبنك الإسلامي للتنمية لتنظيم حلقة دراسية عن نموذج التمويل الصغير الخالي من الفائدة الذي استحدثته منظمة "أخوة" التي تتخذ من باكستان مقرا لها لصالح الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،

وإذ يشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ولاسيما معهد البنك الإسلامي للتنمية لتطوير قطاع التمويل الاجتماعي الإسلامي في الدول الأعضاء في المنظمة وتوثيق الخبرات والتجارب الوطنية في هذا الصدد؛

1. **يطلب** من الدول الأعضاء إيجاد البيئة القانونية والتنظيمية اللازمة ودعم البنى التحتية من أجل تشجيع تطوير التمويل الاجتماعي الإسلامي بغية زيادة أثره على الاقتصاد وتحقيق كامل إمكانياته في مواجهة الفقر؛
2. **يدعو** الدول الأعضاء التي طورت قطاعا فعالا للتمويل الاجتماعي الإسلامي إلى تبادل خبراتها وتجاربها وممارساتها المثلى مع الدول الأعضاء الأخرى بهدف تشجيع تطوير هذا القطاع في هذه البلدان لفائدة السكان الذين يعانون من الفقر؛
3. **يدعو كذلك** مؤسسات المنظمة ذات الصلة إلى توفير التدريب والدعم الفني اللازمين للدول الأعضاء حول تطوير التمويل الاجتماعي الإسلامي، بما في ذلك إدماجه في الاستراتيجيات الوطنية للتخفيف من وطأة الفقر.

4. **يشجع** الدول الأعضاء على إبداء اهتمامها باستضافة حلقات دراسية دولية للتوعية وتوفير الفرص لمناقشة القضايا بين أصحاب المصلحة حول كيفية زيادة تشجيع تطوير قطاع التمويل الاجتماعي الإسلامي في الدول الأعضاء.

ج- وضع إطار عمل داخلي لمنظمة التعاون الإسلامي لتعزيز التكنولوجيا المالية لإسلامية:

إذ يسترشد بالمبادئ والأهداف المنصوص عليها في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يستذكر جميع قرارات منظمة التعاون الإسلامي ومقرراتها وبياناتها وإعلاناتها السابقة بشأن القضاء على الفقر والابتكار التكنولوجي لتسهيل النمو الاقتصادي وخلق الثروة وتعزيز الشمول والاستدامة وبرنامج العمل العشري للمنظمة،

وإذ يستذكر كذلك القرارات الصادرة عن القمتين الأولى والثانية لمنظمة التعاون الإسلامي حول العلوم والتكنولوجيا اللتين عُقدتا على التوالي في كلٍ من أستانا بكازاخستان، وأبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة يوم 1 سبتمبر 2017، و16 يونيو 2021،

وإذ يشير إلى تقرير فريق عمل الأمم المتحدة المفتوح المعني بتسخير الرقمنة لتمويل مستقبل مستدام والذي يهدف إلى تسخير التمويل الرقمي لتسريع تمويل أهداف التنمية المستدامة؛

وإذ يقر بضرورة تحقيق قدر أكبر من الشمول المالي من خلال خفض تكلفة السداد وتوفير وصول أفضل إلى رأس المال محليًا ودوليًا؛

وإذ يعيد التأكيد على الالتزام بتخليص البشرية من الفقر والجوع على وجه الاستعجال؛

وإذ يقرّ بأن بعض القضايا الأساسية للإدماج المالي تتعلق بالحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة ـــــ ولا سيما في أوساط الفئات المهمشة والتي لا تستطيع التعامل مع البنوك مثل النساء وأصحاب الدخل المنخفض والأشخاص الذين تم إبعادهم بعيداً عن المدن الحضرية؛

وإذ يقرّ أيضًا بأن الشمول المالي يوفر دعمًا جوهريًا لهذه المجموعات ويسعى إلى تحسين مستوى عيش هذه الفئات الضعيفة من خلال الابتكار والبنية التحتية؛

وإذ يؤكد أهمية التكنولوجيا المالية الإسلامية في توفير الابتكار التكنولوجي لتسهيل النمو الاقتصادي وتكوين الثروات داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يشدد على حاجة منطقة منظمة التعاون الإسلامي للعمل نحو تحقيق الغايات الواردة في أهداف التنمية المستدامة المبنية على البنية التحتية المرنة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام؛

وإذ يلاحظ أن التكنولوجيا المالية الإسلامية تحسن مستوى عيش الفئات الضعيفة من خلال الشمول المالي الرقمي، وتوسع إمكانات تنمية المشاريع (الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة)، وتخلق فرص العمل {الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة) وتزيد من المشاركة الاقتصادية (الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة)؛

وإذ يلاحظ أيضًا أن التمويل الإسلامي العالمي له تأثير كبير في القطاع المصرفي الدولي، حيث أصبح التمويل الإسلامي الآن صناعة تبلغ قيمتها 3 تريليونات دولار أمريكي، مع وجود طلب متزايد عليها؛

وإذ يشير كذلك إلى أن التكنولوجيا المالية الإسلامية لا تزال تتلمس خطاها وأن هناك حاجة لدعم التكنولوجيا المالية الإسلامية لتحقيق الفوائد المرجوة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يشيد بالإجراءات التي اتخذتها مختلِف حكومات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من أجل تحقيق الشمول المالي وتعميم المنتجات المصرفية الإسلامية بين مختلِف شرائح سكانها؛

وإذ يؤكد أن التكنولوجيا المالية الإسلامية قد تم تحديدها بوصفها وسيلة لتعزيز الشمول المالي في نيجيريا، وإن كان انتشارها لا يزال محدودا في المجتمعات الريفية؛

وإذ يشيد بجهود اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري في منظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة، لا سيما من خلال اجتماعات فريق عمل الكومسيك للتعاون المالي، المقرر عقدها في عام 2024، والتي ستركز على تحسين التكنولوجيا المالية الإسلامية في البلدان الإسلامية، وآلية الكومسيك لتمويل المشاريع؛

وبعد الاطلاع على الورقة التصورية حول وضع إطار داخلي للتعاون بين دول منظمة التعاون الإسلامي في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية؛

1- **يدعو** إلى وضع إطار منظمة التعاون الإسلامي للتكنولوجيا المالية الإسلامية، والذي يتوقع أن يساعد في تطوير التكنولوجيا المالية الإسلامية ويعزز الشمول المالي للدول الأعضاء في المنظمة.

2- **يدعو أيضا** الأمانة العامة، بالتعاون مع مؤسسات وهيئات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، مثل البنك الإسلامي للتنمية والكومسيك، إلى اتخاذ الخطوات الضرورية لتفعيل الإطار الإسلامي البيني بشأن التكنولوجيا المالية الإسلامية.

3- **يشجع** جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على إنشاء مؤسسات وطنية مكلفة بصياغة وتنسيق برامج التكنولوجيا المالية الإسلامية.

د- <u>حكم عام:</u>

يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير شامل حول كل من بندَيْهِ ألف و باء إلى الدورة الخمسين لمجلس وزراء الخارجية.

القرار رقم 49/4-إق

بشأن

تقديم المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والجماعات والمجتمعات المسلمة في الأراضي المتنازع عليها أو المحتلة والدول غير الأعضاء في المنظمة في إطار ولاية المنظمة

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته التاسعة والأربعين (دورة: الوسطية والاعتدال صمام الأمن والاستقرار) في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية يومي 24 و 25 شعبان 1444هـ (الموافق: 16-17 مارس 2023م)؛

إذ يستذكر الأحكام ذات الصلة من ميثاق منظمة التعاون الإسلامي بشأن تعزيز وتقوية أواصر الوحدة والتضامن بين الدول الأعضاء؛

وإذ يستذكر أيضا البيان الختامي للدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية في 31 مايو 2019؛

وإذ يؤكد مجددا القرار رقم 4/48-إق بشأن المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والجماعات والمجتمعات المسلمة في الأراضي المتنازع عليها أو المحتلة والدول غير الأعضاء في المنظمة في إطار ولاية المنظمة، الذي اعتمده مجلس وزراء الخارجية في دورته الثامنة والأربعين التي عقدت في إسلام أباد بجمهورية باكستان الإسلامية يومي 27 و28 نوفمبر 2022؛

وإذ يعتقد أن الهدف العام للمساعدة الاقتصادية يتمثل في تعزيز قدرات البلدان المحتاجة الأعضاء في المنظمة لمواصلة جهودها الإنمائية؛

وإذ يقر بأن الاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية عنصر أساسي في الشراكة من أجل التنمية دعماً لجهود تحقيق الأهداف الإنمائية لمنظمة التعاون الإسلامي، بما فيها برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025.

ورغبة منه في المساهمة في تهيئة الظروف الكفيلة بتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما أقلها نمواً؛

وإذ يساوره القلق إزاء العقبات التي تواجهها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل تنميتها الاجتماعية والاقتصادية المستدامة؛

وإذ يرحب بإنشاء الوكالة الإندونيسية للتنمية الدولية وصندوقها الخاص بالتعاون الإنمائي في إطار التزام إندونيسيا بالمساعدة الاقتصادية والتقنية للدول النامية، بما في ذلك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، دون أن تقتصر عليها.

وإذ يضع في اعتباره طلبات المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء المحتاجة في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يشيد بالدول الأعضاء التي قدمت مساعداتها المالية والفنية دعماً لمختلف المشاريع الإنمائية في الدول المحتاجة الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وفي غيرها من الدول غير الأعضاء في المنظمة،

وإذ يشيد أيضا بالدعم الذي تقدمه مجموعة البنك الإسلامي للتنمية إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والجماعات والمجتمعات المسلمة في البلدان غير الأعضاء في المنظمة من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية،

1. **يدعو** الدول الأعضاء وباقي المانحين المحتملين إلى الاستمرار في مساعدة الدول الأعضاء المحتاجة والجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في جهودها لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وفقاً لمُثُل الشراكة والمساعدة المتبادلة والتضامن فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة.
2. **يشيد** بمبادرة المملكة العربية السعودية بإلغاء الديون المستحقة على البلدان الأقل نموا بقيمة 6 مليارات دولار أمريكي لاعتبارات إنسانية،
3. **يشيد أيضا** بالتبرع السخي الذي قدمته المملكة العربية السعودية بقيمة 20 مليون ريال سعودي دعما لمبادرة منظمة التعاون الإسلامي لتمكين البلدان الأقل نموا من الحصول على لقاح كوفيد-19، وذلك بالتنسيق مع مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، حيث بلغ إجمالي المساعدات المقدمة من المملكة العربية السعودية للدول الأعضاء أكثر من 147 مليون دولار.
4. **يدعو** دول المنظمة الأعضاء التي تزخر بالثروات إلى وضع برامج لبناء القدرات والمساعدة الفنية لفائدة دول المنظمة المعوزة، ولاسيما البلدان الأقل نمواً منها، وتسهيل نقل التكنولوجيا لوضع استراتيجيات وطنية للتنمية وتنفيذها.

5. **يدعو مجدداً** الدول الأعضاء إلى تقديم معلومات عن المساعدات التي تقدمها، وذلك بصورة سنوية، وفقاً للقرارات الحالية والسابقة في هذا الشأن.
6. **يطلب** من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية أن تعد تقريرا تقييميا عن تنفيذ البرنامج الخاص بتنمية آسيا الوسطى وأن تقدمه إلى الدول الأعضاء المعنية.

أ- المساعدات الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

1- المساعدة الاقتصادية لجمهورية أذربيجان:

إذ يؤكد تضامن الدول الأعضاء التام مع حكومة أذربيجان وشعبها في هذه المرحلة الحرجة للغاية من تاريخ البلاد؛

وإذ يشير إلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن الدولي بشأن النزاع بين أرمينيا وأذربيجان؛

وإذ يشجب الأثار المستمرة للعدوان المسلح من أرمينيا على جمهورية أذربيجان، مما أسفر عن الترحيل العنيف لنحو مليون شخص من أبناء الشعب الأذربيجاني عن ديارهم بطريقة أشبه ما تكون بالتطهير العرقي الفظيع؛

ووعيًا منه بأن قيمة الأضرار الاقتصادية التي لحقت بأذربيجان قد تجاوزت 60 مليار دولار أمريكي؛

وإذ يعرب عن استيائه من حجم الدمار داخل أراضي أذربيجان والذي لحق بها خلال فترة الاحتلال، ومن التلوث الواسع النطاق لهذه الأراضي بالألغام الأرضية وبغيرها من الأجهزة المتفجرة الأخرى؛

وإذ يرحب ويشيد بالمساعدة التي قدمتها بعض الدول الأعضاء والبنك الإسلامي للتنمية ومؤسسات إسلامية أخرى ومؤسسات الأمم المتحدة ومنظمات دولية خلال السنوات الماضية؛

وإذ يعرب عن ارتياحه لتحرير أراضي أذربيجان من الاحتلال مما سوف يتيح حل مشاكل إنسانية معضلة تتعلق بوجود أكثر من مليون نازح على أراضي جمهورية أذربيجان من خلال تمكينهم من العودة إلى ديارهم بسلامة وشرف وكرامة،

1. **يناشد** الدول الأعضاء والبنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات الإسلامية الأخرى وجميع الدول الأخرى تقديم مساعداتها لأذربيجان حكومة وشعبًا في جهودهم لإعادة تأهيل وإعادة بناء

الأراضي المحررة من الاحتلال التي تعاني الأمرّين من تداعيات عدوان أرمينيا، من أجل تمكين النازحين من العودة الآمنة والكريمة؛

2. **يدعو** المنظمات الدولية إلى مواصلة دعم الأنشطة الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أذربيجان.

ب- المساعدة الاقتصادية للجماعات والمجتمعات المسلمة في الأراضي المحتلة أو المتنازع عليها وفي البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إطار ولاية المنظمة:

1- المساعدة الاقتصادية لشعب جامو وكشمير:

إذ يستذكر جميع القرارات السابقة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن مساعدة الشعب الكشميري، ولاسيما القرار رقم 48/4-إق الصادر عن الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية؛

وإذ يعرب عن تعاطفه الخالص مع شعب جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير المشروع والذي تكبد خسائر فادحة في الأرواح والأرزاق والرازح تحت نير الاحتلال الهندي غير المشروع ومنذ عقود من الزمن؛

وإذ يؤكد أن التدابير الهندية غير المشروعة ليوم 5 أغسطس 2019 إنما تهدف إلى حرمان أبناء الشعب الكشميري من حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية كمواطنين أصليين للأرض المحتلة؛

وإذ يعرب عن استيائه من التدابير الهندية التي أعقبت ذلك، بما فيها إصدار 4.2 مليون شهادة سكن لمواطنين هنود غير كشميريين، وسن قانون إعادة تنظيم جامو وكشمير لعام 2019 ولجنة ترسيم الحدود والتي تعتبر جزءاً من المحاولات الممنهجة لإحداث تغيير ديمغرافي في جامو وكشمير الخاضعة للاحتلال الهندي غير المشروع وتحويل الأغلبية المسلمة إلى أقلية؛

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء تفاقم أوضاع حقوق الإنسان والوضع الإنساني بشكل خطير جراء جائحة كورونا في جامو وكشمير الخاضعة للاحتلال الهندي غير المشروع، وذلك في أعقاب التدابير التي اتخذت يوم 5 أغسطس 2019، وأن قيمة الآثار المتراكمة "للإغلاق المزدوج" تقدر بحوالي 9.5 مليار دولار أمريكي على اقتصاد جامو وكشمير الخاضعة للاحتلال الهندي غير المشروع؛

وإذ يعرب عن امتنانه لكافة الدول الأعضاء التي دعمت الكشميريين وساندت كفاحهم المشروع من أجل تقرير المصير؛

وإذ يقر بالاهتمام الذي أبان عنه الممثل الخاص للأمين العام للمنظمة بشأن جامو وكشمير، السفير عبد الله عالم، فيما يتعلق بتقديم المساعدة المالية للمشاريع الإنمائية في أزاد جامو وكشمير خلال زيارته إلى المنطقة في مايو 2016؛

وإذ يرحب بعروض الأمين العام في تمويل المشاريع الإنمائية في أزاد جامو وكشمير خلال زيارته إلى إسلام آباد عام 2014؛

وإذ يرحب بالزيارات التي قام بها المبعوث الخاص للأمين العام إلى جامو وكشمير وباكستان وأزاد جامو وكشمير في مارس 2020 ونوفمبر 2021 وديسمبر 2022، والأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية في نوفمبر 2021؛

وإذ يعرب كذلك عن تقديره الخالص للمساعدات التي قدمتها الدول الأعضاء وأجهزة المنظمة ذات الصلة للكشميريين،

1. **يدعو** إلى الإسراع بتنفيذ التوصيات الواردة في تقارير الممثل الخاص للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي لجامو وكشمير حول زياراته لأزاد جامو وكشمير في مايو 2016 ومارس 2020 ونوفمبر 2021؛
2. **يدعو كذلك** إلى تسريع وتيرة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية بشأن الانتهاكات السافرة للحقوق والمعايير الإنسانية الدولية في جامو وكشمير الخاضعة للاحتلال الهندي غير المشروع، مع الإشارة على نحو خاص إلى جائحة كورونا.
3. **يشجع** صندوق التضامن الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية على تمويل مشاريع إنمائية في أزاد جامو وكشمير من خلال تبرعات أو قروض ميسرة.
4. **يناشد** الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية، مثل صندوق التضامن الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسات الخيرية، تقديم مساعدات إنسانية سخية لشعب كشمير.
5. **يحث** الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية ولاسيما البنك الإسلامي للتنمية على وضع برامج من أجل تقديم منح دراسية للطلبة الكشميريين في مختلف جامعات ومؤسسات دول منظمة التعاون الإسلامي وغيرها.
6. **يشجع** المجتمع الدولي، ولاسيما البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية والهيئات الدولية ذات الصلة من العالم الإسلامي، على الإسهام في توفير الأموال والمساعدات اللازمة لدعم الجهود الحالية للنهوض الاقتصادي لأزاد جامو وكشمير، **ويطلب** من الأمين العام النظر في

إمكانية وضع آلية مخصصة لهذا الغرض وإعداد تقرير حول التقدم المحرز خلال الدورة القادمة لمجلس وزراء الخارجية.

ج- حكم عام:

يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير شامل حول كل من بنديْهِ ألف و باء إلى الدورة الخمسين لمجلس وزراء الخارجية.

القرار رقم 49/5-إق

بشأن

تنفيذ قرارات اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته التاسعة والأربعين (دورة: الوسطية والاعتدال صمام الأمن والاستقرار) في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية يومي 24 و 25 شعبان 1444هـ (الموافق: 16-17 مارس 2023م)؛

إذ يستذكر القرارات ذات الصلة التي صدرت عن الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية يوم 31 مايو 2019، والتي أشادت بدور الكومسيك برئاسة رئيس الجمهورية التركية، في الإسهام في تحقيق أهداف منظمة التعاون الإسلامي في المجال الاقتصادي، والتي ثمّنت عالياً التنفيذ الناجح للنظام الأساسي المنقح للكومسيك واستراتيجيتها اللذين اعتمدتهما القمة الإسلامية الاستثنائية الرابعة؛

وإذ يستذكر كذلك القرارات ذات الصلة التي صدرت عن مؤتمر القمة الإسلامي ومجلس وزراء الخارجية والكومسيك والقمة الإسلامية الاستثنائية الرابعة وقمة الكومسيك الاقتصادية في عام 2009 والدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية والدورة الثامنة والثلاثين للكومسيك؛

وإذ يجدد التزام جميع الدول الأعضاء ببرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025 الذي اعتمدته الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت يومي 14 و15 أبريل 2016 في إسطنبول بتركيا، وباستراتيجية الكومسيك التي اعتمدتها القمة الإسلامية الاستثنائية الرابعة التي عُقدت يومي 14 و15 أغسطس 2012 في مكة المكرمة؛

وإذ يستذكر أهداف الكومسيك وولايتها بموجب القرارات ذات الصلة التي صدرت عن مؤتمر القمة الإسلامي والنظام الأساسي للكومسيك، بما في ذلك الاضطلاع بدور المحفل المركزي للدول الأعضاء لمناقشة القضايا الاقتصادية والتجارية الدولية؛

وإذ يحيط علماً بما قُدم من تقارير مرحلية وأوراق عمل ودراسات حول بنود جدول الأعمال المختلفة من قبل الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، ومركز البحوث الإحصائية والاقتصاديـــة والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومعهد المقاييس والمواصفات للدول الإسلامية؛

وإذ يعرب عن تقديره للدول الأعضاء لاستضافتها مؤتمرات وزارية واجتماعات وورش عمل ومعارض وأنشطة أخرى في مجالات التعاون؛

وإذ يشيد بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، ومؤسسات المنظمة العاملة في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري، وهي مركز البحوث الإحصائية والاقتصاديـــة والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومنظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام؛

1. **يطلب مجدداً** من الدول الأعضاء مواصلة جهودها من أجل تنفيذ قرارات الكومسيك، بما في ذلك القرار رقم OIC/COMCEC/38-22/RES الصادر عن الدورة الثامنة والثلاثين للكومسيك والمرفق بهذه الوثيقة، بما يتماشى مع أحكام ميثاق منظمة التعاون الإسلامي؛ (المرفق 2)
2. **يطلب مجددا** من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير شامل بشأنه إلى الدورة الخمسين لمجلس وزراء الخارجية.

القرار رقم 49/6-إق

بشأن

أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية العاملة في المجال الاقتصادي

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته التاسعة والأربعين (دورة: الوسطية والاعتدال صمام الأمن والاستقرار) في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية يومي 24 و 25 شعبان 1444هـ (الموافق: 16-17 مارس 2023م)؛

عملا بالأحكام ذات الصلة من ميثاق منظمة التعاون الإسلامي بشأن متابعة تنفيذ قرارات المنظمة ومقرراتها وتوصياتها، بما في ذلك عملية تنسيق ومواءمة عمل الأجهزة المعنية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يؤكد مجددا القرار المتعلق بنشاطات مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في المجال الاقتصادي والصادر عن الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في إسلام أباد، بجمهورية باكستان الإسلامية، يومي 22 و23 مارس 2022،

وإذ يؤكد مجدداً كذلك القرارات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)، وخاصة تلك التي اعتمدتها الدورة الثامنة والثلاثون للجنة، التي عقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية في الفترة من 26 إلى 29 نوفمبر 2022؛

وإذ يستذكر برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025، الذي اعتمدته الدورة الثالثة عشر لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 14 و15 أبريل 2016، وخاصة دور مؤسسات المنظمة العاملة في المجال الاقتصادي من أجل تحقيق أهداف البرنامج في المجال الاقتصادي؛

وإذ يحيط علماً بنتائج الاجتماع التنسيقي السادس لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الذي انعقد في مقر المنظمة بجدة بالمملكة العربية السعودية يومي 14 و15 ديسمبر 2022؛

وإذ يأخذ في الحسبان التقارير المتعلقة بنشاطات مختلف مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في المجال الاقتصادي وهي: مكتب تنسيق الكومسيك، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام وتقرير الجمعية العمومية المشتركة للأجهزة المتفرعة؛

أ- **مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصاديّة والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلاميّة**

إذ يستذكر القرار رقم 8/2-إق الصادر عن الدولة الثامنة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية التي عقدت في طرابلس بليبيا في مايو 1977، بشأن إنشاء مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك))؛

ووعياً منه بالدور الذي يضطلع به مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك) في إعداد التقارير الأساسية والدراسات المتعلقة بمختلف بنود جدول أعمال المؤتمرات والاجتماعات الوزارية الإسلامية ذات الصلة؛

وإذ يدرك الزيادة اللافتة في عدد التقارير والدراسات وبرامج التدريب وبناء القدرات التي نفذها مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك) في السنوات الأخيرة؛

وإذ يأخذ في الحسبان الجهود الدؤوبة التي يبذلها مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك) من أجل الشروع في مجموعة كبيرة من برامج بناء القدرات والدورات التدريبية وتنفيذها في مختلف الميادين والمجالات التي تحظى باهتمام الدول الأعضاء من أجل تعزيز قدرات وجودة مؤسساتها الوطنية ومواردها البشرية؛

وإذ يأخذ في الاعتبار حصيلة الاجتماع الخامس والأربعين لمجلس إدارة مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية (مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك)) الذي عقد في أنقرة بتركيا يوم 27 أكتوبر 2022؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام وتقرير الجمعية العمومية المشتركة للأجهزة المتفرعة؛

1. **يشيد** بجهود مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك) في إعداد تقارير ودراسات أساسية فنية مختلفة والتي يتم تقديمها بانتظام إلى المؤتمرات الوزارية القطاعية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي واللجان الدائمة ذات الصلة.
2. **يدعو** الدول الأعضاء إلى أن تحيط علماً بتوصيات ومقترحات المشاريع الواردة في التقارير والدراسات التي قدمها مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك) إلى المؤتمرات والاجتماعات الوزارية لمنظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة.

3. **يدعو** مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك) إلى مواصلة تنفيذ مشاريع وأبحاث مشتركة مع المؤسسات الإقليمية والدولية والوطنية ومراكز الفكر والبحث والجامعات حول قضايا التنمية التي تحظى باهتمام الدول الأعضاء، وذلك من أجل صياغة مقترحات تحفز وتعزز التعاون فيما بينها.
4. **يدعو** مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك) إلى إطلاق مشاريع بحوث حول قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تمثل تحدياً أمام جهود الدول الأعضاء لبلوغ أهداف التنمية المستدامة خاصة تلك التي نص عليها برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025؛

5. **يعرب عن تقديره** لجهود مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك) في تنفيذ برامج بناء القدرات المختلفة وأنشطة التدريب في مجموعة واسعة من المجالات والميادين الاجتماعية والاقتصادية المصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المحددة للمؤسسات الوطنية للدول الأعضاء، ويدعو الدول الأعضاء إلى المشاركة بنشاط في هذه الأنشطة والبرامج التي تلعب دوراً مهماً في تحسين رأس المال البشري في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
6. **يدعو** الدول الأعضاء إلى المشاركة في نشاطات مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك) ودعمها وذلك من خلال تحديد مراكز الاتصال الوطنية لكل منها، لبرنامج منظمة التعاون الإسلامي للتعليم المهني والتدريب، وتنشيط دور هذه المراكز في عملية تنفيذ خارطة الطريق الاستراتيجية لهذا البرنامج.
7. **يعرب عن تقديره** للجهود المتواصلة التي يبذلها مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصاديّة والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلاميّة من أجل تعزيز قدرات ونوعية التدريب والتعليم الفني والمهني في منطقة منظمة التعاون الإسلامي، **ويدعو** الدول الأعضاء إلى المشاركة النشطة في مختلف أنشطة تنمية القدرات التي يضطلع بها المركز والتي تنظم في إطار برنامج منظمة التعاون الإسلامي للتعليم المهني والتدريب، وإلى دعم تلك الأنشطة؛
8. **يحث** مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك) ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية على تعزيز وتوسيع نطاق تعاونهما لتسهيل عملية تنفيذ عدد كبير من الأنشطة مثل البحوث المشتركة والدورات التدريبية وحلقات العمل والزيارات الدراسية وغيرها وذلك في إطار جميع برامج مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول

الإسلامية (سيسريك) لبناء القدرات، وبرنامج منظمة التعاون الإسلامي للتعليم المهني والتدريب لفائدة الدول الأعضاء.

9. **يشيد** بجهود مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك) في تنفيذ مشاريع تبادل المعارف والخبرات مع البنك الإسلامي للتنمية بغية تعزيز قدرات الدول الأعضاء من خلال نقل المعارف والتكنولوجيا والممارسات المثلى، **ويدعو** الدول الأعضاء إلى المشاركة النشطة في هذه المشاريع إما بصفتها جهة مستفيدة أو جهة موردة.

10. **يثني أيضا** على الجهود المتواصلة التي يبذلها مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك) بالتعاون مع الدول الأعضاء من أجل تعزيز القدرات الفنية لهيئات الإحصاء الوطنية في الدول الأعضاء في المنظمة، في إطار برنامج المركز لبناء القدرات الإحصائية؛ **ويدعو** هيئات الإحصاء الوطنية للدول الأعضاء إلى المشاركة بنشاط في الدورات السنوية للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

11. **يعرب عن تقديره** لجهود مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك) في الاضطلاع بدور هام في عمل شبكتين داخل منظمة التعاون الإسلامي، وهما شبكة منظمة التعاون الإسلامي للسلامة والصحة المهنية وشبكة منظمة التعاون الإسلامي لخدمات التوظيف العامة، من خلال اعتماد وثائق إطار العمل الأساسية **ويدعو** الدول الأعضاء للمشاركة النشطة في الأنشطة المنظمة في إطار هاتين الشبكتين المهمتين؛

12. **يحث** الدول الأعضاء التي لم تسدد مساهماتها السنوية الإلزامية في ميزانية المركز على أن تبادر إلى التسديد في الموعد وبانتظام، وأن تسدد متأخراتها إن وجدت وفي أقرب الآجال.

13. **يطلب** من الدول الأعضاء أن تقدم بانتظام بيانات شاملة وفي الوقت المناسب إلى المركز، كلما طلب ذلك، باعتبار أن البيانات أساسية لأي جهود إنمائية تبذلها الدول الأعضاء.

ب- <u>المركز الإسلامي لتنمية التجارة</u>

إذ يستذكر القرار رقم 3/2-إق الصادر عن الدورة الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية من 25 إلى 28 يناير 1981، والقاضي بإنشاء المركز الإسلامي لتنمية التجارة (مركز الدار البيضاء)؛

وإذ يضع في الاعتبار نتائج اجتماع اللجنة الفرعية للتجارة والاستثمار التابعة للاجتماع التنسيقي السنوي للمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، الذي عقد في مراكش بالمملكة المغربية يومي 8 و 9 مارس 2022،

وإذ يلاحظ بارتياح قيام المركز الإسلامي لتنمية التجارة بتنظيم حلقات دراسية إلكترونية ومعارض تجارية بشأن القضايا المتصلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والقدرة على التكيف مع جائحة كوفيد-19، وتسعير وتوثيق الصادرات، وتقنيات التفاوض التجاري للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومخاطر التجارة الدولية، وطرق السداد، والقواعد الجديدة للمصطلحات التجارية الدولية من يناير إلى ديسمبر 2022 لصالح الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،

وإذ يعرب عن تقديره للمركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية لتنظيمهما حلقة عمل بشأن "اتفاقية تيسير التجارة ومزايا خطة إقليمية لتنفيذها على نحو المستدام في بلدان منظمة التعاون الإسلامي"، على هامش معرض 2020، في دبي، بالإمارات العربية المتحدة، يومي 23 و 24 مارس 2022، وبدء تنفيذها بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والتحالف العالمي لتيسير التجارة،

وإذ يعرب أيضا عن تقديره للمركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية لقيامهما، بالتعاون مع أمانة منظمة التجارة العالمية، بتنظيم ندوة رقمية عن التحضير للاجتماع الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية لصالح الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في 31 مايو 2022،

وإذ يحيط علما بارتياح بقيام المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بالتعاون مع مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك)، بتنظيم حلقة تدريبية إلكترونية بشأن آفاق السياحة المستدامة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي يومي 1 و 2 يونيو 2022، والتدريب على آفاق السياحة الصحية في بلدان المنظمة يومي 8 و 9 نوفمبر 2022،

وإذ يحيط علما مع التقدير أيضا بقيام المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بالتعاون مع البنك الإسلاميّ للتنمية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، ووكالات تشجيع الاستثمار لمنظمة التعاون الإسلامي بتنظيم منتدى حوار السياسات في داكار، السنغال، في 15 يونيو 2022، ومنتدى منظمة التعاون الإسلامي للاستثمار في السنغال في داكار، السنغال، يومي 16 و17 يونيو 2022،

وإذ يحيط علما كذلك مع التقدير بقيام المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بالتعاون مع معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، بتنظيم برنامج تدريبي بشأن إصدار شهادات الحلال للبلدان الافريقية في داكار، السنغال، يومي 15 و16 يونيو 2022،

وإذ يلاحظ مع التقدير قيام المركز الإسلامي لتنمية التجارة بتنظيم بعثة تحديد النطاق الموفدة إلى جمهورية نيجيريا الاتحادية من 28 نوفمبر 2022 إلى 2 ديسمبر 2022 للقيام، بالتعاون مع التحالف العالمي لتيسير التجارة، بتنفيذ مشروع الصحة النباتية الالكترونية،

وإذ يحيط علما أيضا مع التقدير بقيام المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بالتعاون مع البنك الإسلاميّ للتنمية، والاتحاد الدولي للنقل الطُّرقي حلقة العمل المعنية بالنقل الطُّرقي الدولي/منصة النقل الطُّرقي الدولي، واتفاقية النقل الطُّرقي للبضائع/منصة اتفاقية النقل الطُّرقي للبضائع لأجل دول الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في جيبوتي، جيبوتي يومي 13 و14 ديسمبر 2022،

وإذ يضع في اعتباره تقرير المركز الإسلامي لتنمية التجارة عن مناخ الاستثمار وفرصه، الذي أعد بالتعاون مع البنك الإسلاميّ للتنمية، وتقرير منظمة التعاون الإسلامي عن الاقتصاد الحلال 2021-2022، ودراسة عن أثر الأزمة بين أوكرانيا وروسيا على تجارة منظمة التعاون الإسلامي، **ويحيط علما** بتوصياتهما ذات الصلة،

وإدراكا منه لتقارير الرصد المتعلقة بمسائل منظمة التجارة العالمية، التي أعدها وقدمها المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية امتثالا لقرار الدورة الرابعة عشرة للكومسيك،

وإذ يأخذ في الاعتبار حصيلة الاجتماع التاسع والثلاثين للمركز الإسلامي لتنمية التجارة الذي عقد يومي 7 و 8 مارس 2022،

وبعد الاطلاع على تقرير الأنشطة المقدم من المركز الإسلامي لتنمية التجارة،

1. **يدعو** الدول الأعضاء إلى مواصلة إمداد المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالبيانات المتعلقة بإحصاءات وقواعد التجارة والاستثمار، **ويعهد إلى** المركز بمتابعة مسألة توسيع التجارة الإسلامية البينية لتصل إلى 25% بحلول عام 2025، وبتقديم تقرير عن ذلك إلى الكومسيك وغيره من محافل منظمة التعاون الإسلامي؛
2. **يدعو أيضاً** البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة إلى إجراء ورش عمل ودراسات تحليلية حول القضايا الجديدة لمنظمة التجارة العالمية مثل التجارة الإلكترونية، واستراتيجيات التدويل والتصدير للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، والصحة، وإعانات مصائد الأسماك، والزراعة، والقوانين المحلية، وتبادل المعلومات التجارية، وتيسير الاستثمار من أجل التنمية، والنقل الطُّرقي الدولي/منصة النقل الطُّرقي الدولي، واتفاقية النقل

الطُّرقي للبضائع/منصة اتفاقية النقل الطُّرقي للبضائع، والصحة النباتية الإلكترونية، وشهادة المنشأ الإلكترونية، وشهادة صحة مصائد الأسماك الإلكترونية، والنساء والتجارة، وانضمام دول منظمة التعاون الإسلامي لمنظمة التجارة العالمية، وتجارة الخدمات، إلى غير ذلك؛

3. **يدعو أيضًا** أعضاء اللجنة الفرعية للتجارة والاستثمار التابعة للاجتماع التنسيقي السنوي لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي إلى تنفيذ توصيات اللجنة الفرعية للتجارة والاستثمار، الذي عقد في مراكش بالمملكة المغربية يومي 8 و9 مارس 2022.

4. **يرحب** بالعرض الذي تقدمت به الجمهورية التركية لاستضافة حلقة العمل بشأن رقمنة خدمات وكالات تشجيع الاستثمار التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية، في إسطنبول، الجمهورية التركية، يومي 19 و20 ديسمبر 2022؛

5. **يرحب أيضا** بالعرض الذي تقدمت به جمهورية أوغندا لتنظيم اجتماع منظمة التعاون الإسلامي السريع، بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة، في كمبالا، أوغندا، يومي 7 و8 مارس 2023؛

6. **يشيد** بمبادرة المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية لتنفيذ برنامج لتنمية قدرات وكالات تشجيع الاستثمار التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي (2022-2025)، ولا سيما تنفيذ برنامج وكالات تشجيع الاستثمار في موريتانيا وتشاد خلال الفترة 2022-2023؛

7. **يرحب** بالعرض الذي تقدمت به جمهورية كوت ديفوار لتنظيم منتدى منظمة التعاون الإسلامي للاستثمار في أبيدجان يومي 16 و17 مارس 2023؛

8. **يرحب أيضا** بعروض الدول الأعضاء التالية القيام، بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بتنظيم "معرض البحرين للحلال" في البحرين من 4 إلى 6 مايو 2023؛ و"معرض الحلال العاشر لمنظمة التعاون الإسلامي" في تونس من 31 مايو إلى 4 يونيو 2023؛ و"معرض التجارة الثامن عشر لمنظمة التعاون الإسلامي" في باكستان من 16 إلى 18 يونيو 2023؛ و"معرض الصحة الخامس لمنظمة التعاون الإسلامي" في السنغال من 6 إلى 9 يوليو 2023؛ و"المعرض الثاني لمنظمة التعاون الإسلامي للقطن والمنسوجات والملابس" في كوت ديفوار من 19 إلى 22 يوليو 2023؛

9. **يحث** البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة على مواصلة جهودهما في زيادة وعي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بأهمية اتفاقات منظمة التجارة العالمية والمفاوضات التجارية **وآثارها** على اقتصاداتها، **ويطلب** من البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة أن يوحدا وينسقا جهودهما من أجل تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في المسائل المتصلة بمنظمة التجارة العالمية، ولا سيما اتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية، والاتفاقية العامة لتجارة الخدمات، وسبل الانتصاف التجاري، وذلك من أجل تيسير اندماجها الكامل في النظام التجاري المتعدد الأطراف على أساس عادل ومنصف؛

10. **يدعو** المركز الإسلامي لتنمية التجارة إلى أن يواصل، بالتعاون الوثيق مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في سياق المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وأن ينسق مواقف الدول الأعضاء في المنظمة داخل منظمة التجارة العالمية؛

11. **يعهد** إلى فريق البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة برصد المسائل المتصلة بأنشطة منظمة التجارة العالمية وتقديم تقارير عنها إلى الدورات السنوية للكومسيك وغيرها من المحافل المعنية؛

12. **يدعو** المركز الإسلامي لتنمية التجارة إلى مواصلة إقامة المزيد من المعارض الخاصة بقطاعات محددة والاستمرار في استخدام الخبرة الفنية المهنية في هذه الأنشطة، ولا سيما في مجالات السياحة، وصناعة الحلال، والأعمال التجارية الزراعية، والاقتصاد الأخضر، والمنتجات والخدمات الصحية، وخدمات التعليم العالي، والاقتصاد البحري، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والقطن، والمنسوجات والملابس، والأثاث، والزينة الداخلية والبناء، واللوجستيك والنقل، وتقديم تقارير مرحلية منتظمة إلى محافل منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة؛

13. **يحث** المركز الإسلامي لتنمية التجارة على مواصلة تقديم المساعدة الفنية وتنظيم ندوات تدريبية وتوعوية حول نظام الأفضليات التجارية للمنظمة وبروتوكولاتها في مختلف مناطق المنظمة في محاولة لتوعية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لإكمال عضويتها في نظام الأفضليات التجارية للمنظمة؛

14. **يحث كذلك** المركز الإسلامي لتنمية التجارة على دعم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إعداد نظام النافذة الوحيدة، وإعداد بنوك معلومات حول الاستثمار، وإجراء مسح للحواجز غير الجمركية بهدف تسهيل التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي؛

15. **يدعو** المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بالتعاون مع مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك)، لمتابعة الرصد مع منظمة السياحة العالمية بشأن "المشروع الإقليمي للتنمية المستدامة للسياحة في شبكة من المتنزهات العابرة للحدود والمناطق المحمية في غرب إفريقيا" **ويدعوهما** إلى تنظيم برامج بناء القدرات في مجال التنمية السياحية.

16. **يحيط علما** بالنداء الذي وجهه المدير العام للمركز الإسلامي لتنمية التجارة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لمنح مساهمات طوعية للمركز من أجل تمويل المبادرات الجديدة التي سيطلقها مثل الممرات التجارية لتسهيل التدفقات التجارية نحو البلدان غير الساحلية، ومبادرات الأعمال الأفريقية الآسيوية، والعربية الأفريقية، ونظام النافذة الوحيدة، وخريطة الوصول وإمكانية التصدير، ومكتب المساعدة التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبرامج تمكين المرأة والشباب، ويشجع المركز الإسلامي لتنمية التجارة على توسيع تعاونه لحشد التمويل من خارج الميزانية لضمان تنفيذ برامجه المقبلة؛

17. **يصادق** على مشروع برنامج عمل المركز الإسلامي لتنمية التجارة لعام 2023، والذي اعتمده الاجتماع التاسع والثلاثون لمجلس إدارة المركز، الذي عقد في مدينة مراكش بالمملكة المغربية يومي 7 و8 مارس 2022.

ج- <u>المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي</u>

عملا بالبيان الختامي للدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية يوم 31 مايو 2019، والذي يرحب بتعزيز هياكل المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي؛

وإذ يستذكر القرار رقم 48/1-إق الصادر عن الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في إسلام أباد، بجمهورية باكستان الإسلامية، يومي 22 و23 مارس 2022، والذي يحث الدول الأعضاء على توقيع النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي والمصادقة عليه؛

وإذ يسعى إلى تنفيذ أحكام النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي الذي أقره مجلس وزراء الخارجية في دورته الأربعين التي عقدت في كوناكري بجمهورية غينيا من 9 إلى 11 ديسمبر 2013؛

وإذ يهنئ الأعضاء المنتخبين الجدد في المجلس التنفيذي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، متمنياً لهم النجاح في ولايتهم؛

وإذ يشيد بالدعم السخي لحكومة كازاخستان لتسهيل إنشاء أمانة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، وذلك بتمويل ميزانيتها لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من سنة 2018، ولتنفيذ اتفاقية المقر مع المنظمة في هذا الصدد؛

وإذ يشيد كذلك بحكومة المملكة العربية السعودية لاستضافتها الدورة الثانية للجمعية العمومية للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في جدة بالمملكة العربية السعودية من 27 إلى 29 أغسطس 2019، ولتقديمها تبرعا خاصا بمبلغ مليوني دولار أمريكي لفائدة أنشطة المنظمة؛

وإذ يشيد أيضاً بحكومة الجمهورية التركية وحكومة جمهورية كازاخستان والجمهورية التونسية لاستضافتها الدورات الثالثة والرابعة والخامسة للجمعية العمومية للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي التي عُقدت افتراضياً يومي 2 و3 ديسمبر 2020، و8 و9 سبتمبر 2021، و10 و11 أكتوبر 2022 على التوالي؛

وإذ يعرب عن تقديره للبنك الإسلامي للتنمية وغيره من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة على دعمها لأنشطة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، مما يكفل تعزيز التآزر وتخصيص الموارد على نحو فعال،

وإذ يرحب بتوقيع جمهورية تشاد على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، وتصديق جمهورية طاجيكستان عليه، وانضمام تركمانستان كبلد مراقب في 2022،

وإذ يدعو إلى تعزيز دور المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في مواجهة التحديات التي تعيق ضمان الأمن الغذائي على الساحة الدولية؛

وإذ يأخذ علماً بالتقرير المرحلي عن أنشطة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي عملاً بقرارات مجلس وزراء الخارجية بشأن الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي؛

1. **يدعو** الدول الأعضاء إلى تنفيذ مختلف البرامج الاستراتيجية للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي والموجهة نحو توسيع نطاق العمل داخل منظمة التعاون الإسلامي لزيادة الأمن الغذائي والإنتاجية والقدرة على الصمود في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

2. **يدعو أيضا** الدول الأعضاء التي لم توقع أو لم تصدق بعد على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، وهي المؤسسة المتخصصة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي التي تتخذ من أستانا مقرا لها في جمهورية كازاخستان، إلى أن تفعل ذلك؛

3. يشيد في هذا الصدد بتوقيع جمهورية تشاد على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في 27 يوليو 2022 في جدة بالمملكة العربية السعودية؛

4. **يدعو** الدول الأعضاء إلى المساهمة بسخاء في برنامج الأمن الغذائي لأفغانستان، الذي أُطلق في الدورة الاستثنائية السابعة عشرة لمجلس وزراء الخارجية، المنعقدة في 19 ديسمبر 2021، في إسلام أباد، باكستان، بهدف التخفيف من معاناة شعب أفغانستان، الذي يواجه نقصاً حاداً في الغذاء، **ويعرب عن تقديره** للجهود التي تبذلها المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في تنفيذ البرنامج، ولا سيما توصيل معدات تنظيف مياه الشرب إلى العديد من المناطق الريفية في أفغانستان في أبريل 2022، فضلا عن مشاريع الاستجابة الفورية الأخرى؛

5. **يدعو** جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها المالية والمنظمات ذات الصلة، ولا سيما البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي، إلى تقديم التمويل والمساعدة الفنية إلى كافة البلدان المستضيفة المعنية لاستضافتها ودعمها الملايين من اللاجئين والمهاجرين والنازحين من أفغانستان منذ وقت طويل.

6. **يحيط علماً** باعتماد "الرؤية الاستراتيجية للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي 2031" من قبل الجمعية العامة الرابعة للمنظمة المنعقدة افتراضياً يومي 8 و9 سبتمبر 2021، برئاسة جمهورية كازاخستان، ويوصي الدول الأعضاء بالتنسيق بشكل مناسب مع المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي لتنفيذها؛

7. **يحيط علما أيضا** بقرار المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي إعلان سنة 2022 "سنة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في أفريقيا" وإطلاق عدة برامج في الدول الأعضاء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أو لصالحها؛ ويضع في الاعتبار قرار المنظمة إعادة تسمية أنشطتها هناك باسم "مبادرة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في أفريقيا"، ويطلب من الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة دعم المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي لتنفيذ هذه البرامج بنجاح؛

8. **يحيط علما كذلك** بالقرارات الصادرة عن الجمعية العامة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي التي عُقدت افتراضيا يومي 10 و11 أكتوبر 2022، برئاسة الجمهورية التونسية، ويشجع الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة على التعاون مع المنظمة.

9. **يؤكد** الدور الحيوي الذي يضطلع به المجتمع المدني بوصفه أداة داعمة لتنفيذ مختلف المشاريع في ميدان الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، **ويحيط علما،** في هذا الصدد، بالمبادرة الرامية إلى عقد منتدى سنوي للمجتمع المدني للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، يعقد بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع الدول الأعضاء عن طريق تحديد منظمات المجتمع المدني الموثوق بها العاملة في ميدان الأمن الغذائي، والتنمية الزراعية، والمساعدة الإنسانية؛

10. **يحيط علما** بالقرار الذي اتخذته المنظمة بإنشاء ثلاثة مكاتب إقليمية لها في أفريقيا والمنطقتين العربية والأسيوية، حسب التجمعات الإقليمية لمنظمة التعاون الإسلامي، ولهذه الغاية **يطلب** من أمانة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي أن تعد دراسة جدوى بشأن إنشاء هذه المكاتب وأن تقدمها إلى الجمعية العامة لمواصلة النظر فيها؛ وأن تعرضها كذلك على الاجتماع القادم للجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لاتخاذ قرار بشأنها.

11. **يكلف** المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي والبنك الإسلامي للتنمية وسيسريك بوضع خطة استراتيجية لضمان الأمن الغذائي في الدول الأعضاء وتقديمها إلى المؤتمر الإسلامي الوزاري التاسع حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، المقرر عقده في عام 2023، للنظر فيها.

12. **يشجع** الدول الأعضاء على تقديم مساهمات خاصة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي بهدف التعجيل بتوطيد هياكلها.

13. **يرحب** بمبادرة إقامة تعاون بين أمانتي مؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، التي أعلنت عنها جمهورية كازاخستان في القمة السادسة لمؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، المعقودة يومي 12 و13 أكتوبر 2022 في أستانا بكازاخستان.

د- <u>الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة</u>

إذ يحيط علما بنتيجة الاجتماعين الثالث والثلاثين لمجلس الإدارة والثامن والثلاثين للجمعية العامة للغرفة، اللذين عقدا في مسقط، سلطنة عمان، يومي 18 و19 يوليو 2022،

وإذ يؤكد دور الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة كمحرك لتعبئة الاستثمار والتأثير في وضع السياسات والقيام بمبادرات مختلفة لتنمية القطاع الخاص من خلال الغرف التجارية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يأخذ في الاعتبار الجهود الدؤوبة التي تبذلها الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة من أجل إطلاق مجموعة كبيرة من حلقات العمل في المجالات التي تحظى باهتمام أعضاء الغرفة من أجل تعزيز قدرات وجودة مؤسساتها الوطنية من خلال أكاديمية الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة؛

وإذ يحيط علما بنتائج الاجتماع الأول للجنة التنفيذية لمركز التحكيم التابع لمنظمة التعاون الإسلامي الذي عقد افتراضيا في 13 أكتوبر 2022،

وإذ يرحب بمنشورات الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة التي تهدف إلى زيادة شراكات القطاع الخاص من خلال منتجات المعرفة الخاصة بمنظمة التعاون الإسلامي بشأن المشهد الاقتصادي، وقواعد البيانات القطاعية، وتقارير بناء القدرات من أجل المساعدة المالية، **وإذ يلاحظ** أن المنشورات متاحة الآن على منصات التواصل الاجتماعية التابعة للغرفة وموقعها الرسمي على الإنترنت،

وإذ يلاحظ مع التقدير الدور الذي تضطلع به الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة في المحافل الدولية بوصفها ممثلا للقطاع الخاص في الجنوب العالمي، وتعزيز القطاعات ذات الأولوية مثل الحلال، والتمويل الأصغر الإسلامي، والأعمال التجارية الزراعية، والتحولات الرقمية، وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب داخل القطاع الخاص،

وإذ يشجع غرف التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على المشاركة بنشاط في أنشطة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة المتعلقة بتأسيس شركات قابضة للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، للاستثمار في مجالات التنمية الهامة،

وإذ يلاحظ بارتياح توقيع مذكرة التفاهم بين الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في 14 فبراير 2022، لتعزيز الجهود التي تبذلها المنظمتان من أجل تطوير سلسلة القيمة الغذائية،

وإذ يلاحظ بارتياح أيضا توقيع مذكرة التفاهم بين الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ومنتدى شباب التعاون الإسلامي في مارس 2022 لتعزيز التعاون من أجل تنفيذ منتدى تنظيم المشاريع التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي،

وإذ يلاحظ كذلك مع التقدير الجهود التي تبذلها الغرفة لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب لصالح البلدان الأقل نموا في مجموعة دول الساحل الخمس،

وبعد الاطلاع على تقرير الأنشطة المقدم من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة،

1. **يعرب عن تقديره** للقرار المتخذ في الاجتماع الثالث والثلاثين لمجلس إدارة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة بإنشاء ما يلي من أجل تطوير غرف التجارة والرابطات لتحقيق الرقمنة والاستدامة:

أ – مجلس التحول الرقمي؛

ب – برنامج اعتماد الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة؛

2. **يرحب** بمذكرة التفاهم الموقعة بين الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة وغرفة التجارة والصناعة والزراعة والمناجم والحرف اليدوية في تشاد لتنفيذ استراتيجية التعافي الاقتصادي بعد جائحة كوفيد–19 في تشاد، **ويحيط علما** بالمشاريع التالية التي ستنفذ في إطار هذه الاستراتيجية:

أ – بنوك التمويل الأصغر الإسلاميّ؛

ب – مبادرة الوقف الأخضر؛

ج – برنامج تدريبي بشأن التحول الرقمي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وغرف التجارة؛

3. **يقر** بمذكرة التفاهم الثلاثية الموقعة بين الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، وغرفة التجارة والصناعة والزراعة الموريتانية، ووزارة الزراعة في موريتانيا من أجل إطلاق مبادرة الوقف الأخضر في موريتانيا؛

4. **يدعو** وزارة الزراعة في باكستان لتيسر التنفيذ الناجح لمبادرة الوقف الأخضر التي وضعتها الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، بما يتفق مع خطة العمل الإنمائية الوطنية لباكستان، وذلك بتعبئة الموارد وربط الصلات مع مؤسسات البحوث والوزارات ذات الصلة؛

5. **يدعو أيضا** وزارتي الزراعة والتجارة في نيجيريا لتيسر إنشاء أسواق تبادل السلع الأساسية الزراعية من أجل تعزيز السلع الأساسية الزراعية ودعم خطة العمل الوطنية النيجيرية لسلسلة إمداداتها؛

6. **يشجع** المؤسسات المالية لمنظمة التعاون الإسلامي، مثل البنك الإسلامي للتنمية، على حشد الأموال لإنشاء مركز احتضان زراعي في باكستان لدعم الأمن الغذائي وريادة الأعمال؛

7. **يعرب عن تقديره** للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة على نجاحها في تنفيذ الفعاليات التالية التي نظمت لتنمية القطاع الخاص في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:

أ – إطلاق سلسلة حلقات عمل الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة بشأن اتجاهات التمويل الأصغر؛

ب – سلسلة أفضل المشاريع، باكستان؛

ج – حلقة عمل عن التوعية بأهمية أسواق تبادل السلع الأساسية الزراعية، ازمير، الجمهورية التركية؛

د – حلقة عمل بشأن اقتصاد المعرفة على هامش المعرض التجاري السابع عشر لمنظمة التعاون الإسلامي، داكار، السنغال؛

هـ – سلسلة الحلقات الدراسية الإلكترونية القُطرية: مصر وأذربيجان؛

و– حلقات دراسية إلكترونية بشأن الاستدامة، والموضة المتواضعة، وتمكين المرأة، وقادة الأعمال المسلمين.

8. **يحيط علما** بالأنشطة التالية التي ستقوم بتنظيمها الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، **ويطلب** من الوزارات ذات الصلة والقطاع الخاص في بلدان مثل باكستان ومصر وموريتانيا ونيجيريا وتشاد أن تعين مسؤولي اتصال لضمان نجاح الفعاليات التالية:

أ – مهرجان الغذاء الحلال، باكستان؛

ب – سلسلة التمويل الأصغر والانتقال إلى الاستدامة؛

ج – أفضل المشاريع في باكستان ومصر؛

د – حلقة عمل إقليمية عن مباشرة الأعمال الحرة الزراعية، موريتانيا؛

هـ – حلقة عمل بشأن ترويج المنتجات الزراعية الاستراتيجية (الكاسافا والقهوة والكاكاو)، نيجيريا؛

و – برنامج تدريبي بشأن التحول الرقمي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وغرف التجارة، تشاد.

9. **يشجع** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مثل أذربيجان والأردن وباكستان وإندونيسيا والمملكة العربية السعودية وماليزيا والمغرب، على تعين مسؤولي اتصال لتنسيق الفعاليات الكبرى المقررة في بلدانها على النحو التالي:

أ – منتدى الزراعة المستدامة، أذربيجان؛

ب – منتدى الاقتصاد الرقمي، الأردن؛

ج – منتدى السياحة المستدامة، باكستان؛

د – منتدى الثلاثة الكبار للمنتجات الرئيسية (الشاي، البن، والكاكاو)، اندونيسيا؛

هـ – المعرض الإسلامي للسلع والخدمات، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية؛
و – المنتدى العالمي للأعمال التجارية الإسلامية، ماليزيا؛
ز – منتدى الصناعات التقليدية اليدوية وصناعات التراث، المغرب.

هـ– معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية

إذ يشيد بنشاطات معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية في مجالات التوحيد القياسي والمقاييس والاعتماد وتأثيرها على تسهيل التجارة ومشاريع بناء القدرات للدول الأعضاء؛

وإذ يرحب بانضمام جمهوريتي أذربيجان وطاجيكستان إلى عضوية المعهد، حيث ازداد عدد الدول الأعضاء في المعهد إلى (45) دولة إلى جانب (3) مراقبين اعتباراً من 1 يناير 2023؛

وإذ يعرب عن تقديره للمعهد لدعمه تنظيم مؤتمر القمة العالمي الثامن للحلال تحت شعار: "من أجل تجارة مستدامة: استكشاف جميع جوانب نمو صناعة الحلال العالمية" في إسطنبول بالجمهورية التركية، من 24 إلى 26 نوفمبر 2022، الذي كان يهدف إلى زيادة الوعي بالمنتجات الحلال، والمشاركة في إنتاج الحلال وتقديم الخدمات في جميع الميادين، والجمع بين رواد السوق وخبراء منتجات الحلال،

وإذ يسلم بأنشطة بناء القدرات التي يضطلع بها المعهد للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجالات عناصر البنية الأساسية الجيدة،

وإذ يسلم أيضا بالدور الذي يضطلع به المعهد في تحقيق الأهداف المحددة في برنامج عمل منظمة التعاون الإسلاميّ حتى عام 2025 لتعزيز التبادلات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وزيادة المنتجات وقدرتها على المنافسة، فضلا عن زيادة التجارة فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي،

وإذ يحيط علما بارتياح بتنظيم اجتماعات أسبوع اللجنة الفنية الحادية عشرة لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، واجتماعات لجنة المعهد المعنية بمعايير تقييم مدى التوافق التي عقدت من 17 إلى 21 أكتوبر 2022، في إسطنبول، الجمهورية التركية،

وإذ يرحب بنشر ما مجموعه 50 معيارا من معايير منظمة التعاون الإسلامي/معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، منها 17 معيارا يتعلق بمسائل الحلال، وذلك في أعقاب إكمال عملية وضع المعايير التي نفذتها مهنيا اللجان الفنية ذات الصلة في المعهد في عام 2022:

- منظمة التعاون الإسلامي/ معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية 27:2022 – السجاد المنسوج المستخدم في المساجد – قيد النشر
- منظمة التعاون الإسلامي/ معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية 37:2022 – المنتجات الحلال – استخدام عظام الحيوانات وجلدها وشعرها – إرشادات عامة
- منظمة التعاون الإسلامي/ معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية 47:2022 – التمور للأغراض الصناعية
- منظمة التعاون الإسلامي/ معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية 51:2022 – نظام إدارة النظافة الصحية والصرف الصحية – المتطلبات.

وإذ يسلم بأن معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية قد نظم دورة تدريبية افتراضيا لمراجعي حسابات منظمة التعاون الإسلامي في المنطقة العربية من 10 إلى 12 أكتوبر 2022، ودورة تدريبية واحدة لمراجعي حسابات الحلال لمنطقة آسيا الوسطى في ألماتي، كازاخستان، من 27 إلى 29 أكتوبر 2022، في إطار المشروع المعنون "تعزيز استخدام معايير الحلال لمنظمة التعاون الإسلامي /معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية في المنطقة الآسيوية والعربية"، الذي يمول في إطار تمويل مشروع الكومسيك،

وإذ يرحب بتنظيم دورة تدريبية، بالتعاون مع أمانة اللجنة الدائمة للتعاون العلميّ والتكنولوجيّ والجامعة الإسلامية في أوغندا، بعنوان "معايير واختبارات المنتجات الحلال لمنظمة التعاون الإسلامي/معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية" في أوغندا من 22 إلى 26 أغسطس 2022، بهدف تشجيع مواءمة معايير الحلال المستخدمة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وعلى الصعيد الدولي، وذلك عن طريق المساعدة في اعتماد واستخدام معايير الحلال الخاصة بمنظمة التعاون الإسلامي/معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية،

وإذ يقر بالموافقة على الخطة الاستراتيجية للمعهد للفترة 2021–2030 وتنفيذها، والتي تبين التزام معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية بإقامة شراكات قوية مع منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الأخرى ذات الصلة، وأهمية الدعم والتعاون المستمرين، والتفاني لتحقيق النجاح،

وبعد الاطلاع على التقرير المتعلق بأنشطة المعهد،

1. **يحث** الدول الأعضاء على الانضمام إلى عضوية المعهد الذي يعمل في المجالات المتخصصة للتوحيد القياسي والمقاييس والاعتماد تحت ولاية المنظمة باعتباره المنظمة الحكومية الدولية الوحيدة في هذا المجال.

2. **يطلب** من الدول الأعضاء المشاركة بنشاط في اللجان الفنية للمعهد وفي الأنشطة الفنية الأخرى لمجالس المعهد فيما يتعلق بالتوحيد القياسي والقياس والاعتماد؛

3. **يدعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى اعتماد واستخدام معايير منظمة التعاون الإسلامي/معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية المنشورة رسمياً وفقا لمبادئ الاعتماد الخاصة بالمعهد من أجل إنشاء نظام بنية تحتية فريد من نوعه على مستوى العالم يعتمد على معايير منظمة التعاون الإسلامي/معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية؛

4. **يدعو** الدول الأعضاء بالمنظمة ومؤسسات المنظمة إلى الانخراط في تعاون وثيق مع المعهد بشأن أنشطة التوحيد القياسي والمقاييس والاعتماد، وتقييم المطابقة من أجل تحسين أنظمة البنية التحتية للجودة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، المصنفة على أنها أقل البلدان نمواً؛

5. **يدعو** الدول الأعضاء إلى المشاركة في معرض منظمة التعاون الإسلامي 2023 للمنتجات الحلال، وقمة إسطنبول العالمية التاسعة 2023 المقرر عقدها في إسطنبول بالجمهورية التركية والتي ستنظمها كالعادة الأمانة العامة للمعهد، بالتنسيق مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة؛

6. **يدعو كذلك** مجمع الفقه الإسلامي الدولي إلى مواصلة دعم المعهد وتقديم ما يلزم من فتاوى ومشورة لا سيما فيما يتعلق بقضايا الحلال؛

7. **يطلب** من الدول الأعضاء المشاركة في مختلف برامج تنمية القدرات وبرامج التدريب التي ينفذها المعهد والمساهمة بشأن التوحيد القياسي والمقاييس والاعتماد، خاصة فيما يتعلق بمعايير منظمة التعاون الإسلامي/معهد المواصفات والمقاييس المتعلقة بالحلال، والتنسيق مع المعهد لتنظيم أي نشاط بشأن الموضوعات المذكورة أعلاه في بلدانهم ومنظماتهم؛

8. **يدعو** مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات ذات الصلة التابعة للمنظمة إلى دعم المعهد بالتدريب والتمويل اللازم للبرامج في مجالات التوحيد القياسي والمقاييس والاعتماد وتحسين جودة البنى التحتية، وتضمين البرامج المتصلة بالأنشطة الداخلة في ولاية المعهد؛

9. **يدعو** الدول الأعضاء للمشاركة في نظام منظمة التعاون الإسلامي الشامل للبنية الأساسية لجودة الحلال استنادا إلى معايير معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، ويطلب من الدول الأعضاء تقديم جميع المواضيع المتعلقة بالتوحيد القياسي والمقاييس والاعتماد وتقييم المطابقة وتقويم ذلك في إطار المعهد.

و- <u>حكم عام:</u>

يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير شامل حول كافة البنود من الألف إلى الهاء إلى الدورة الخمسين لمجلس وزراء الخارجية.